جوازاتُ السَّرَقُسْطِيِّ الصوتية والصرفية
ودورها في التَّناوُلِ اللُّغويِّ
من خلال إعرابِهِ القرآنَ الكريم

د٠ عبد الله سعد بن فارس الحقباني (*)

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديهم، وبعد،،

فلقد اشتغلت في دراسة سابقة على (الجملة الطلبية في مقامات أبي طاهر السرقسطي، دراسة تداولية في ضوء نظرية أفعال الكلام)، وهذا بدوره دفعني إلى التعمق كثيرًا في سبر أغوار شخصية السرقسطي وإنتاجه العلمي والوقوف على أبرز جهوده النحوية والصرفية والصوتية والدلالية في هذا الإنتاج، وبخاصة في إعرابه للقرآن الكريم وتفسيره؛ ومن ثم لفت نظري جوازات السرقسطي الصوتية والصرفية في كتابه: (إعراب القرآن)؛ لهذا حاولت في هذه الدراسة أن أسلط الضوء على هذه المسألة، مع بيان دورها في التناول اللغوي عنده وبيان منهجه من خلالها.

إنَّ مصطلح الجائز من المصطلحات المُتداولة لدى القدماء والمحدثين، سواءٌ في المؤلفات التي وضعت في اللغة أو النحو أو الصرف أو ما كانت شرحًا أو تفسيرًا، ومن بينها إعراب القرآن الكريم وتفسيره. ومن المعلوم أنَّ القرآن الكريم تناوله بالإعراب والتفسير علماء المشرق والمغرب وعلماء الأندلس، ومن بينهم السرقسطيُّ حيثُ مؤلَّفه المعنون بـــ "إعراب القرآن الكريم"، ذلك

(*) الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الملك فيصل.

المؤلَّف البكر الذي تنعدم فيه الدراسات في وقت إنجاز هذا البحث، باستثناء ما يُجرى من دراسة على التحقيق.

ومن المعلوم أنَّ ثَمَّة معالم للدرس اللغوي عند علماء الأندلس، ومن بين هذه المعالم شغفهم بما يجوز صوتيًّا أو صرفيًّا أو نحويًّا، وهو ما ظهر عند السرقسطي " أبى الطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران الأنصاري المقرئ النحوي الأندلسي السرقسطي ت ٤٥٥هـ" في إعرابه القرآن الكريم غير مقتصرٍ على ما يجوز في الجانب النحويِّ، بل كانت له جوازات صوتيةٌ وأخرى صرفية، وهنا أُشيرُ إلى أن اعتمادي في هذه الدراسة على كتاب: "إعراب القرآن لأبي طاهر السرقسطي (٤٥٥هـ) من أول سورة يونس إلى نهاية النحل"، رسالة دكتوراه غير منشورة، إعداد الطالب: عماد يونس عبد الكريم السواعير، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، بجامعة القصيم، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م، إشراف الأستاذ الدكتور إبراهيم بن صالح الحندود، ذلك التحقيق الذي يختلف عملي في البحث هنا عمَّا جاء في جزء الدراسة منه والذي ركز فيه الباحث المحقق على الجانب النحوي، بينما ركزت في هذا البحث على مواضع الجوازات الصوتية والصرفية، عارضًا لها، مُبينًا منهجه في تناول هذا المصطلح من الناحية الصوتية والصرفية مع التوضيح والتفصيل.

هذا، ولم أعتمد - بجانب اعتمادي على المصدر المُشار إليه - كتاب "إعراب سورة الأنعام من كتاب إعراب القرآن للسرقسطي المتوفى (٤٥٥هـ): دراسة وتحقيق"، تأليف ميثاء عبد الرحمن محمد العبدولي، كلية الدراسات الإسلامية والعربية - الإمارات، ٢٠١٢م، تحجيمًا للبحث، بجانب أنَّني لم أكن أعلم بوجود هذا الكتاب إلَّا بعد الشروع في هذه الدِّراسة.

لمَّا كان الأمر كذلك فقد بدا للباحث إمكانية اتِّخاذ تلك النقطة (جوازات السرقسطي)؛ ليدور هذا البحث حولها، فاستقريت المجلد موضع الدراسة،

ولوحظَ إمكانية تقسيم هذه الجوازات على مستويي الأصوات والصرف، وبيان دورها في التناول اللغوي عنده ومنهجه من خلالها؛ ومن ثَمَّ كان عنوان البحث: "جوازاتُ السَّرَقُسْطِيِّ الصوتية والصرفية ودورها في التَّناولِ اللُّغويِّ من خلال إعرابِهِ القرآنَ الكريم"، ذلك الإعراب الذي يبدأ من أوَّل سورة يونس إلى نهاية النَّحلِ. أمَّا عن منهجي في البحث، فهو المنهج الوصفي التحليلي.

وبناء على هذا فإنه من خلال تناول مصطلح (الجائز) عند السرقسطي يتناول البحثُ دور هذه الجوازات في التناول اللغوي ومنهج السرقسطي في تناوله هذا المصطلح أو هذه الجوازات، لاسيما التعليل، وهو ما يُشعرُ بأنَّ الأساس في التناول هو جوازات السرقسطي، ومن خلال تناولِها سيبدو لنا تفكيره الذي أثَّر في تناول هذه الجوازات، لاسيما ترجيحاته أو عدمها. بالإضافة إلى البحث في دور هذه الجوزات في لجوء السرقسطي إلى الأدلة النقلية أو العقلية في تناوله إيَّاها وطريقته في التعليل، وهو الأمر الذي يترتب عليه محاولة رَبْطِ الباحث بين هذه الجوازات والدلالة.

لذا فقد جاء البحث في مقدمةٍ ومبحثين، هما:

***المبحث الأوَّل: جوازات السرقسطي الصوتية:**

المطلب الأول: الإحلال بين الصوائت القصيرة نفسها وبينها وبين السكون.

المطلب الثَّاني: التخفيف والتشديد.

المطلب الثالث: جواز تبادل الفونيمات مع اختلاف الدلالة.

***المبحث الثَّاني: جوازات السرقسطي الصرفية:**

المطلب الأول: ما يجوز في أصول الكلمات وتصريف الأفعال.

المطلب الثاني: ما يجوز في تصريف الأسماء.

المطلب الثالث: ما يجوز من ضبط لغوي في الأسماء والأفعال.

المطلب الرابع: ما يجوز في الإمالة.

وقد تُوِّجت هذه المباحث بخاتمة مشفوعة بقائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأوَّل

جوازات السرقسطي الصوتية

***المطلب الأول: الإحلال بين الصوائت القصيرة وبينها وبين السكون:**

من المعلوم أنَّ النظام الصوتي يتكون من الصوامت والصوائت، والصوائت تنقسم إلى صوائت طويلةٍ Long Vowels وصوائت قصيرةٍ Short Vowels، وتنقسم الصوائت القصيرة في العربية إلى ثلاث حركات هي: الفتحة، وهي صائتٌ أماميٌّ نِصْف مفتوحٍ، والكسرة، وهي صائتٌ وسطيٌّ نِصْف مفتوحٍ، والضَّمّة، وهي صائتٌ خلفيٌّ نِصْف مفتوحٍ [١]. وهذه الحركة يتحدد نوعها عن طريق وضْع الشفتين ووضْع اللسان، وهما يشكِّلان مجرى الهواء، " فالضمّة في العربية تُنْطق بأنْ تتخذ الشفتان شَكْل الاستدارة؛ ولذلك توصف بأنَّها صوتٌ مستدير Rounded، وهي بهذا تختلف عن الفتحة والكسرة، ففيهما تتخذ الشفتان وضْع الانبساط، ويوصف كلٌّ منهما بأنَّه صوتٌ منبسط Spread، وتختلف الفتحة عن الكسرة في وضْع اللسان داخل الفم؛ من حيث الارتفاع، فعند النطق بالفتحة يكون اللسان في أدنى مستوى له في الفم، وفي الكسرة يكون في أعلى مستوى له في الفَم" [٢].

هنا يمكن الإشارة إلى أنَّه إذا كان "كان النظام الصوتيّ لأيّ لغةٍ ... يعتمد على الصوامت في المقام الأوّل في بناء الكلمات وتحديد دلالتها، فإنَّ الصوائت تقوم بدورٍ، لا يقلُّ أهميةً عمّا تقوم به الصوامت، فهي التي تمكّن المتكلم من النُّطق بالصوامت من ناحيةٍ، كما أنَّها تشارك الصوامت في تحديد دلالات

---

(1) يُنْظَر: أصول تراثية في علم اللغة ،د.كريم حسام الدين، ص ٦٦.

(2) علم اللغة بين القديم والحديث، د.عاطف مدكور، ص ١٠١، ويُنْظَر:مَلامِحُ الدَّرْسِ الصَّوتِيّ وعلاقَتُه بالدَّلالةِ في كتابِ الزَّاهر في معاني كلماتِ النَّاس لابن الأنْبارِيّ، د. فايز تركي، ٢٤٣/٢.

الألفاظ من ناحيةٍ ثانية، ومثال ذلك ما نراه في الإنجليزية في هذه الكلمات : Pat بمعنى نَقْرَة، Pit بمعنى حُفْرة، Pot بمعنى قِدر، وفي العربية كلمات مثل : Kataba كَتَب، Kutib كُتِب، و Kaatb كاتب، و Kuttaab كُتَّاب، و Kitabb كِتاب، وكُتُب Kutup " (١) .

بناء على هذا " فهناك بعض الألفاظ في اللغة، يدخلها تغييرٌ في ضبط أحد أصواتها المفردة، وذلك دون أنْ يتغير المعنى، وهو ما يُسمّى في دراسات المحدثين بالإحلال Replacement، أي: إحلالٌ لصائتٍ قصيرٍ محلّ آخر، وأحيانًا يتغير المعنى ... ولكن إلامَ يُعْزى هذا الإحلال؟ إنَّ ذلك يُعْزى إلى اختلاف اللهجات"(٢)، هذه اللهجات التي تختلف في العربية" في نُطق الصوائت القصيرة اختلافًا بيّنًا في بعض ألفاظها، فقد يُحَرَّك الحرف في لفْظةٍ بالكسر في لهجةٍ، ويكون بالضمِّ في لهجةٍ ثانية، وقد يكون الحرف ساكنًا في لهجةٍ، وهو متحرِّكٌ في أخرى" (٣).

لكن ربما يقول قائل: هل دور الصوائت يقتصر على تباين الدلالة فقط، أقول: لا فللصوائت "دورٌ أيضًا على المستويين، الصرفيّ والنَّحويّ"(٤)، ويمكن إيضاح الإحلال بين الصوائت القصيرة، وبين هذه الصوائت والتسكين، في كتاب: (إعراب القرآن) للسرقسطي على النحو الآتي:

---

(1) الدلالة الصوتية، د.كريم حسام الدين، ص ١٧٥.

(2) مَلامِحُ الدَّرْسِ الصَّوتِيّ وعلاقَتُه بالدَّلالةِ في كتابِ الزَّاهر في معاني كلماتِ النَّاس لابن الأنْبارِيّ، ٢/٢٤٤.

(3) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنِّيّ، د.حسام النعيمي، ص ٢٠٩، ويُنْظَر: منهج ثعلب في شرح ديوان زهير بن أبي سلمى "دراسة لغوية"، د.فايز تركي، ص ٥٤ – ٥٩، والصوائت والمعنى في العربية دراسة دلالية ومعجمية، د. محمد محمد داود، ص٣١-٣٤.

(4) مَلامِحُ الدَّرْسِ الصَّوتِيّ وعلاقَتُه بالدَّلالةِ في كتابِ الزَّاهر في معاني كلماتِ النَّاس لابن الأنْبارِيّ، ٢/٢٤٥.

أولاً : بين الكسر والضم:

أشار السرقسطي في كتابه: (إعراب القرآن) إلى الإحلال بين الصوائت القصيرة، من خلال الكسر والضم في موضعٍ، وذلك في قوله: "قَرَأَ الْكِسَائِيُّ ﴿ وَمَا يَعزِبُ عَن رَّبِّكَ﴾ بِكَسْرِ الزَّايِ. وَكَذَلِكَ فِي سَبَأ. الْبَاقُونَ بِضَمِّهَا فِيْهِمَا(١). يُقَالُ: عَزَبَ، يَعْزُبُ، وَيَعْزِبُ. مِثْلَ: عَكَفَ، يَعْكُفُ، وَيَعْكِفُ. لُغَتَانِ."(٢).

فالملاحظ من خلال هذا النص الإشارة إلى وقوع الإحلال بين الصوائت القصيرة فيما بين الكسر والضمِّ أو ما يُسمى بضمِّ المكسور؛ حيث جواز قراءة الفعل(يَعزِبُ) بكسر عينه وضمِّها، من قوله –تعالى–: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلاَ تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلاَّ كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاء وَلاَ أَصْغَرَ مِن ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾(٣)، وهو ما ورد في سورة سبأ أيضًا، على نحو ما أشار السرقسطي، في قوله –تعالى–: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾(٤).

وهو ما يتضح من خلاله أنَّ الصوائت القصيرة، في كلٍّ من (يعزِب ويعزُب) قد أسهمت في النُّطق بالصوامت في الكلمتين – وهذا شأنها في كلِّ الكلمات – لكنها شاركت هنا في تحديد معنى الكلمتين، فعلى الرغم من إحلال

(1) يُنْظَر: السبعة، ص٣٢٨، والمبسوط، ص٢٣٥، والكشف، ج١، ص٥٢٠.

(2) إعراب القرآن، السرقسطي، ص ١٧٠، ويُنْظَر: معاني القرآن، للفراء، ٢/٢٥٣. ومعاني القرآن، أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) ٥/٣٩٣، وتهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري(ت٣٧٠هـ)، ١٤٢/٢.

(3) سورة يونس، الآية ٦١.

(4) سورة سبأ، الآية ٣.

الكسرة محلّ الفتحة، على العين، فإنَّ السرقسطي قد أشار إلى أنَّ (يعزِب ويعزُب) لغتان، لا فرق بينهما دلاليًّا، بمنزلة : عَكَفَ، يَعْكُفُ، وَيَعْكِفُ، وهو ما يؤيِّد ما أُشيرَ إليه فيما سبق حيث اختلاف اللهجات العربية في نُطق الصوائت القصيرة اختلافًا بيّنًا في بعض ألفاظها، فقد يُحَرَّك الحرف في لفْظِه بالكسر في لهجةٍ، ويكون بالضمِّ في لهجةٍ ثانية، وقد يكون الحرف ساكنًا في لهجةٍ، وهو متحرِّكٌ في أخرى(١).

وهو ما يفصح عنه قول القائل: "إنَّ الكلام إنَّما جيء به لتفهم المعاني التي في نفس المتكلم وبالحركات واختلافها تفهم المعاني فهي متوسطة بالكلام مرتبطة، إذ بها يفرق بين المعاني التي من أجلها جيء بالكلام، وهذا الجواب أولى من غيره" (٢).

ثانيًا: بين التسكين والتحريك:

انحصر الإحلال بين التسكين والتحريك لدى السرقسطي في (إعراب القرآن) في جواز التسكين والتحريك في الأسماء، جواز التحريك والتَّسكين في عين الكلمة، وهو ما يمكن عرضه فيما يأتي:

١- جواز التسكين والتحريك في فيما يتصل بالأسماء من لواحق:

جاءت الإشارة إلى الإحلال بين الصوائت القصيرة من خلال التسكين والتحريك في الأسماء في تعليقه على كلمة (تُخزوني) من قوله –تعالى– ﴿وَجَآءَهُۥ قَوۡمُهُۥ يُهۡرَعُونَ إِلَيۡهِ وَمِن قَبۡلُ كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخۡزُونِ فِي ضَيۡفِيٓۖ أَلَيۡسَ مِنكُمۡ رَجُلٞ

(1) يُنْظَر: مَلامِحُ الدَّرْسِ الصَّوتِيّ وعلاقَتُه بالدَّلالةِ في كتابِ الزَّاهر في معاني كلماتِ النَّاس لابن الأنْبارِيّ، ٢/٢٤٤، والإبدال بين الصوائت القصيرة في ضوء علم الأصوات الوظيفي، عمر بوبقار، ص ٦٧–٦٨.

(٢) الحواشي المفهمة في شرح المقدمة، ابن الجزري، ص ٥٣.

رَّشِيدٌ ﴾[1]، فقال:"والياء في ﴿تُخزُونِي﴾ فِي مَوْضعِ نَصْبٍ بالْفِعْلِ. وَيَجُوْزُ تَحْرِيْكُهَا. أَعْنِي: ﴿ضَيفِي﴾ وَإِسْكَانُهَا؛ فَمَنْ حَرَّكَهَا فَلأَنَّهَا اسْمٌ علَى حَرْفٍ وَاحِدٍ. وَمَنْ أَسْكَنَهَا فَلاسْتِثْقَالِ الْحرَكَةِ فِيْهَا" [2].

هنا أشار السرقسطي إلى أن كلمة (ضَيفِي) في موضع نصب بالفعل ﴿ تُخزُونِي﴾، وَيَجُوْزُ تَحْرِيْكُهَا، وَيَجُوْز إِسْكَانُهَا، ثُمَّ علل جواز ذلك–في إطار بيان علة الشيء، وتقرير ثبوت المؤثِّر لإثبات الأثر[3]– بأن من حركها فعلى أنها اسْمٌ علَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وأن من أسكنها فعلة ذلك استثقال الحركة فيها.

لكن السرقسطي هنا لم يُشر إلى كون أيهما أصلاً، التحريك أم التسكين؟ هنا يمكن التصريح بأن التحريك هو الأصل، فسيبويه يرى أنَّ الأصل التحريك، والتسكين من قَبيل التخفيف، وذلك في باب: (ما يُسكَّن استخفافاً، وهو في الأصل متحرِّكٌ)[4].

٢- جواز التحريك والتَّسكين في عين الكلمة:

جاءت الإشارة إلى الإحلال بين الصوائت القصيرة من خلال التسكين والتحريك في عين الأسماء في موضعين من إعرابه.

أولهما ما جاء في تعليقه على قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَاء اللّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ ﴾[5]؛ حيث قال:" ﴿فَقَد لَبِثتُ فِيكُم عُمُرا مِّن قَبلِهِۦ﴾ الفَاءُ جَوَابُ مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنْ قَوْلِه: ﴿لَّو شَآءَ ٱللَّهُ﴾.

(1) سورة هود، الآية ٧٨ .
(2) إعراب القرآن، السرقسطي، ص ٢٤٢.
(3) يُنْظَر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ٣٢٧/٣، ويُنْظَر: التعليل في الدراسات الصوتية، عزة بنت سعد بن سعيد الغامدي، ص ٩، وكذلك ص ١٢؛ حيث الإشارة إلى أنواع التعليل في المباحث الصوتية.
(4) يُنْظَر : الكتاب، سيبويه، ٤ / ١١٣، ويُنْظَر: مَلامِحُ الدَّرْسِ الصَّوتِيّ وعلاقَتُه بالدَّلالةِ في كتابِ الزَّاهر في معاني كلماتِ النَّاس لابن الأنْبارِيّ، ٢٥٥/٢ .
(5) سورة يونس، الآية ١٦.

﴿فِيكُمْ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِلَبِث. ﴿عُمُرا﴾ نُصِبَ بِلَبِث. وَالْمُرادُ بِهِ الزَّمَانُ. وَيَجُوْزُ إِسْكَانُ الْمِيْمِ"(١).

فالسرقسطي في هذا النص أشار إلى أن كلمة ﴿عُمُرا﴾ منصوبة بالفعل (لبِث)، وهي كما وردت عينها (الميم) محركة بالضم، لكنه أضاف أنه يجوز إحلال السكون محل الضمة، فيقال: (عُمْرًا)، لكنَّ هذا الإحلال لا تتغير معه الدلالة.

أمَّا الموضع الثاني فقد كان في تعليقه على قوله تعالى:﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُم مِّنَ اللّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾(٢)، حيث قال: ﴿ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ ﴿كَأَنَّ﴾ لِلتَّشْبِيْه. وَ﴿مَا﴾ كَافَّةٌ لِـ(كَأَنَّ) عَنْ عَمَلِهَا. ﴿وُجُوهُهُمْ﴾ اسْمُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لأغْشِيَتْ. ﴿قِطَعا﴾ خَبَرُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه. وَهُوَ جَمْعُ قِطْعَة. مِثْلُ: خِرْقَة، وَخِرَقٍ، وَسِدْرَة، وَسِدَرٍ. وَيُقْرَأُ: ﴿قِطْعا﴾ بِالْإِسْكَانِ(٣)؛ فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ أَيْضًا جَمْعًا لِقِطْعَة. مِثْلُ: سِدْرَة، وَسِدْرٍ، وَبُسْرَة، وَبُسْرٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُوْنَ اسْمًا لِلشَّيْءِ الْمَقْطُوعِ، كَمَا تَقُولُ: قَدْ مَضَى قِطْعٌ مِنَ اللَّيْلِ. أَي: سَاعَة"(٤).

وهو ما أشار فيه السرقسطي أيضًا إلى أن كلمة (قِطَعا) جَمْعُ قِطْعَة. مِثْلُ: خِرْقَة، وَخِرَقٍ، وَسِدْرَة، وَسِدَرٍ مُفسِّرًا إياها بنظيرها، فكأنَّه يعلِّل كون الطاء مفتوحة مثل خِرْقَة، وَخِرَقٍ، وكأنِّي به يُشير إلى أن وزنها (فِعْلَة)، ولم يكتف بذلك بل لجأ إلى جانبٍ صوتي؛ حيث الإشارة إلى جواز إحلال السكون محل

(1) إعراب القرآن، السرقسطي ١٣٦.

(2) سورة يونس، الآية ٢٧.

(3) يُنْظَر: السبعة، ص٣٢٥. والكشف، ص٥١٧. والتيسير، ص٢٧٣-٢٧٤.

(4) إعراب القرآن، السرقسطي، ١٤٧.

الفتحة في عين الكلمة، فيُقالُ: (قِطْعًا)، وفي الأمرين الكلمة جَمْعُ (قِطْعَة) مُشيرًا إلى أنه–حالة سكون الطاء–يجوز أن يكون اسْمًا لِلشَّيْءِ الْمَقْطُوعِ، كَمَا تَقُولُ: قَدْ مَضَى قِطْعٌ مِنَ اللَّيْلِ. أَي: سَاعَة، وكأني به يشير إلى أن ثمة أثرًا دلاليًّا للحركة يختلف معه الأمر قليلاً حالة إحلال السكون محل الفتحة.

- **المطلب الثَّاني : التخفيف والتشديد**

يعدُّ التخفيف والتشديد من الأمور الصوتية المتداولة في الدرس الصوتي، وذلك يُعزى إلى اختلاف اللهجات ميلًا إلى التخفيف عند بعضهم نظرًا لكثرة الاستعمال، وإن كان التشديد يتصل بالدلالة، فقد أشار ابن جني إلى "أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا كسَّر وقطَّع"[(١)]، ويقول أحد الباحثين: "من أهم التعليلات الصوتية في الظواهر اللغوية التعليل بالاستخفاف والاستثقال، أو الميل إلى التخفيف، ويرتبط به كثرة الاستعمال، فكلما كثر استعمالُ كلمةٍ كانت أكثر عُرضة للتغيير، وهذا يؤدي إلى الخفة، وبالتالي الاقتصاد في المجهود العضلي، وتحقيق التجانس الصوتي، والتقريب بين الأصوات وتناسبها"[(٢)].

وقد أشار السرقسطي إلى التخفيف والتشديد في المدونة موضع البحث في موضعين؛ أولها ما جاء في تعليقه على قوله تعالى:﴿وَإِنَّ كُــلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[(٣)]؛ حيث قال"القِرَاءَة: قَرَأَ أَهْلُ الْحَرَمِينِ وَأَبُو بَكْرٍ ﴿وَإِنْ كُلًّا﴾ بِتَخْفِيفِ النُّونِ. وَالْبَاقُونَ بِتَشْدِيدِهَا. وَهِيَ مُعْمَلَةٌ مُشَدَّدَةً وَمُخَفَّفَةً؛ لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِالفِعْلِ. وَالفِعْلُ يَعْمَلُ تَامًّا وَمَحْذُوفًا. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ

(1) الخصائص، ابن جني، ١٥٣/٢، والبحث الدلالي في تفسير ابن عطية (ت ٥٤٦هـ) "المحرر الوجيز في الكتاب العزيز"، عباس محمد شيروزة، ص ٦٧ وما بعدها.

(2) التعليل في الدراسات الصوتية، عزة الغامدي، ص١٩.

(3) سورة هود، الآية ١١١.

فِي هَذَا بِمَعْنَى مَا؛ لِأَنَّ ﴿كُلّا﴾ يَبْقَى بِلَا نَاصِب. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ العَامِلُ فِيهَا ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (إِلَّا) لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا. فَإِنْ قِيلَ: أَضْمِرْ نَاصِبًا. قِيلَ: إِنَّمَا يُضْمَرُ مَا يَدُلُّ الْكَلَامُ عَلَيْهِ. وَالدَّالُ مِنْ هَذَا الكَلَامِ عَلَى الْمَحْذُوفِ ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾. وَإِذَا كَانَ لَا يَعْمَلُ، لَمْ يَكُنْ مُفَسِّرًا لِمَا يُحْذَفُ"[1].

ففي هذا النص يُلاحظُ أن ثمة جوازًا صوتيًّا أشار إليه السرقسطي، يكمن في جواز التخفيف والتشديد في (وإنْ)، باعتبار أنهما ظاهرتان صوتيتان شائعتان في اللهجات العربية، فقد أشار إلى قِرَاءةِ أَهْلِ الْحَرَمِينِ وَأَبُى بَكْرٍ ﴿ وَإِنْكُلًّا﴾ بِتَخْفِيفِ النُّونِ، والباقون قرأوا بِتَشْدِيدِهَا، وهو ما يوحي بجوازِ الوجهين دون ترجيحٍ من جانبه لأحدهما على الآخر[2]، وهنا يمكن الإشارة إلى أن التشديد سمة من سمات القبائل البدوية شرق الجزيرة ووسطها، وأشهرها قبيلة تميم، وهو ما علل له الدكتور أحمد علم الدين الجندي والدكتور صاحب أبو جناح بأن البدو يعيشون في الصحاري الواسعة المترامية إلى حد فناء الصوت نتيجة انعدام الحواجز التي تصد الصوت، فلا يكاد يُسمع، فحرص البدوي على توضيح أصواته حتى يُسمع، ولجأ إلى تحقيق ذلك بطُرُق شتَّى، منها الجهر والتفخيم والشدة[3].

لكن السَّرقسطي لم يكتفِ بذلك، بل أشار إلى أنها عاملةٌ حالة كونها مُخفَّفة أو مُشدَّدة؛ مُعللًا ذلك بأنَّ الفعل يعمل تامًا ومحذوفًا إذا حُذِف منه شيءٌ مَّا، وأردف تعليله هذا بأنَّه من الجائز نحويًّا أن تكون (إنْ) هنا بمعنى (ما)، وعلة ذلك أنَّ ﴿كُلّا﴾ يَبْقَى بِلَا نَاصِبٍ، وفي إطار عدم الجواز أشار إلى أنه لا

(1) إعراب القرآن، السرقسطي، ٢٦٠-٢٦١.
(2) يُنْظَر: السبعة، ص٣٣٩-٣٤٠. والمبسوط، ص٢٤٢. والتذكرة، ج١، ص٣٧٤.
(3) اللهجات العربية في التراث، د.أحمد علم الدين الجندي: ٦٥٧/٢، الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز، صاحب أبو جناح، ص ٤٥، الحذف في القراءات القرآنية في تفسير الطبري، ماجد أحمد الخوالدة، ص ٩٣.

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ العَامِلُ فِيهَا ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (إِلَّا) لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا.

ولم يقتصر على ذلك، بل افترض اعتراضًا مضمونه أنه إذا قِيلَ: أَضْمِرْ نَاصِبًا. قِيلَ: إِنَّمَا يُضْمَرُ مَا يَدُلُّ الْكَلَامُ عَلَيْهِ. وَالدَّالُ مِنْ هَذَا الكَلَامِ عَلَى الْمَحْذُوفِ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾. وَإِذَا كَانَ لَا يَعْمَلُ، لَمْ يَكُنْ مُفَسِّرًا لِمَا يُحْذَفُ.

وثانيها: جواز التخفيف والتشديد من وجهين، في تناوله قولَه تعالى:﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّواْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ جَاءهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَاء وَلاَ يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾[1]؛ حيث قال:" قَرَأَ أَهْلُ الْكُوفَةِ ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ﴾[٨٥/ب] بِالتَّخْفِيفِ. الْبَاقُونَ بِالتَّشْدِيدِ. فَالتَّشْدِيدُ عَلَى أَنَّ الظَّنَّ لِلرُّسُلِ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ، مَعْطُوفٌ عَلَى ﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾. وَالضَّمِيرُ فِي ﴿أَنَّهُمْ﴾ وَ﴿جَآءَهُمْ﴾ رَاجِعٌ إِلَيهِمْ. وَالظَّنُّ يَحْتَمِلُ الْيَقِينَ. أَيْ: لَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْ إِيْمَانِ قَوْمِهِمْ أَيْقَنُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ قَدْ كَذَّبُوهُمْ، جَاءَهُمْ نَصْرُنَا. وَيَجُوْزُ أَنْ يَكُونَ الظَّنُّ عَلَى بَابِهِ؛ أَيْ: ظَنُّوا أَنَّ مَنْ آمَنَ بِهِمْ مِنْ قَوْمِهِمْ قَدْ كَذَّبُوهُمْ؛ لِمَا لَحِقَهُمْ مِنَ الْبَلَاءِ وَالْامْتِحَانِ. وَالتَّخْفِيفُ فِيْهِ وَجْهَانِ أَيْضًا؛ أَحَدُهُمَا: أَنَّ الضَّمِيرَ فِي ﴿وَظَنُّوٓاْ﴾ لِلْقَومِ، وَالتَّقْدِيْرُ: حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ مِنْ إِيْمَانِ قَوْمِهِمْ، وَظَنَّ قَوْمُهُمْ أَنَّ الرُّسُلَ قَدْ كُذِّبُوا فِيمَا وُعِدُوا بِهِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي ﴿وَظَنُّوٓاْ﴾ وَ﴿أَنَّهُمْ﴾ وَ﴿كُذِبُواْ﴾ [لِلْقَومِ، وَالتَّقْدِيْرُ: حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ مِنْ إِيْمَانِ قَوْمِهِمْ، وَظَنَّ قَوْمُهُمْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا، أَيْ: كَذَبَتْهُمُ الرُّسُلُ"[2].

ففي هذا النص يُلاحظُ إشارته إلى قراءة أهل الكوفة(كُذِبُواْ) بالتَّخْفِيف، وأن غيرهم قرأوا بالتشديد[3]، ثُمَّ أشار إلى أَنَّ علة التشديد عَلَى أَنَّ الظَّنَّ لِلرُّسُلِ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ، مَعْطُوفٌ عَلَى ﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾. وَالضَّمِيرُ فِي ﴿أَنَّهُمْ﴾ وَ﴿جَآءَهُمْ﴾ رَاجِعٌ إِلَيهِمْ. وَالظَّنُّ يَحْتَمِلُ الْيَقِينَ. أَيْ: لَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْ إِيْمَانِ

(1) سورة يوسف، الآية ١١٠.

(2) إعراب القرآن، السرقسطي، ٣٢٥-٣٢٦.

(3) يُنْظَر: السبعة، ص٣٥١-٣٥٢. والمبسوط، ص٢٤٨. والتذكرة، ج٢، ص٣٨٢.

قَوْمِهِمْ أَيْقَنُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ قَدْ كَذَّبُوهُمْ، جَاءَهُمْ نَصْرُنَا. وَيَجُوْزُ أَنْ يَكُونَ الظَّنُّ عَلَى بَابِهِ؛ أَيْ: ظَـنُّوا أَنَّ مَنْ آمَنَ بِـهِمْ مِنْ قَوْمِهِمْ قَدْ كَذَّبُوهُمْ؛ لِمَا لَحِقَهُمْ مِنَ الْبَلَاءِ وَالْامْتِحَانِ.

أمَّا التخفيف فمن وجهين أيضًا، أولهما أَنَّ الضَّمِيرَ فِي ﴿ظَنُّوٓاْ﴾ لِلْقَومِ، وتقدير الكلام: حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ مِنْ إِيْمَانِ قَوْمِهِمْ، وَظَنَّ قَوْمُهُمْ أَنَّ الرُّسُلَ قَدْ كُذِّبُوا فِيمَا وُعِدُوا بِهِ. وثانيهما: أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي ﴿ظَنُّوٓاْ﴾ وَ﴿أَنَّهُمۡ﴾ وَ﴿كُذِبُواْ﴾ [لِلْقَومِ، وَالتَّقْدِيْرُ: حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ مِنْ إِيْمَانِ قَوْمِهِمْ، وَظَنَّ قَوْمُهُمْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا. أَيْ: كَذَبَتْهُمُ الرُّسُلُ، وبهذا يتضح أن القول بجواز التخفيف والتشديد له دور في التناول اللغوي وتفسير النص.

- **المطلب الثالث: جواز تبادل الفونيمات مع اختلاف الدلالة:**

من المعلوم في الدرس الصوتي أن الفونيمات وحدات صوتية تغير الدلالة، ولها مدارس مُتعدده، وتنقسم الفونيمات إلى قسمين؛ أحدها فونيمات تركيبية تتركب منها الكلمات نحو النون والتاء والفاء والكاف، والأخرى فونيمات فوق التركيبية نحو النبر والتنغيم والمَفْصِل(Juncture)، وأن هذا الفونيم (الوحدة الصوتية) يمكننا من التفريق بين الكلمات صوتيًّا وصرفيًّا ونحويًّا ودلاليًّا مقصودًا به الحرف؛ ومن ثَمَّ قال د. رمضان عبد التواب عن الفونيم: "وفي إمكاننا نحن أن نطلق عليه اسم (حرف) مقصود به الرمز الكتابي، ونعمل بذلك علي التفريق بين الاصطلاحين (صوت) و(حرف). فالصوت هو ذلك الذي نسمعه ونحسه، أما الحرف فهو ذلك الرمز الكتابي الذي يتخذ وسيلة منظورة للتعبير عن صوت معين، أو مجموعة من الأصوات

لا يؤدي تبادلها في الكلمة إلي اختلاف المعني"[1].

هذا، وقد أمكن تصنيف رصد جواز تبادل الفونيمات في إعراب القرآن للسرقسطي وعلاقتها بالدلالة على النحو الآتي:

بين التاء والباء:

جاء ذلك في تعليقه على قوله تعالى:﴿ هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّواْ إِلَى اللّهِ مَوْلاَهُمُ الْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾[2]، فقال: "قَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ ﴿هُنَالِكَ تَتْلُواْ﴾ بِتَائَيْنِ مِنَ التِّلَاوَةِ. أَيِ: تَتْبَعُ. الْبَاقُونَ بِتَاءٍ وَبَاءٍ، مِنَ الْبَلاءِ، وَهُوَ الخُبْرُ،. وَقَالَ الْأَخْفَشُ: تَتْلُوا مِنَ القِرَاءَةِ"[3].

وهو ما يتضح من خلاله إشارة السرقسطي إلى جواز التبادل بين فونيم التاء الثانية والباء في (تتلوا) باعتبارهما فونيمين تركيبيين[4]، وهو ما قرأ به حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ، وبذلك يكون مشتقًا من التلاوة[5]، أَيِ: تَتْبَعُ. أمَّا في حالة جواز إبدال فونيم التاء بالباء، فهو مِنَ الْبَلاءِ، وَهُوَ الخُبْرُ؛ ومن ثمَّ فإن القول بجواز تبادل الفونيمات هنا قد أثر على التناول اللغوي بين كون الكلمة دالة على التلاوة، أو كونها دالة على البلاء، وهو الخُبْرُ؛ ومن ثم أسهم هذا الإدلاء بالتبادل في الإعراب عن المعاني المتعددة أو ما يمكن تسميته بالإيحاء الأدبي، ذلك الإيحاء المقصود به تَدَاعِي الذّهن من خلال هذه الجوازات الصوتية

(1) المدخل إلي علم اللغة، د. رمضان عبد التواب، ص ٨٤، ويُنْظَر: الفونيم وتجلياته في القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، سورة البقرة أنموذجًا، بسام مصباح أغبر، ص٣١-٤٨.

(2) سورة يونس، الآية ٣٠.

(3) إعراب القرآن، السرقسطي، ص ١٥٣، ويُنْظَر: معاني القرآن، ج١، ص٣٧. ويُنْظَر: معاني القرآن للفراء، ج١، ص٤٦٣. معاني القرآن وإعرابه، ج٣، ص١٧.

(4) يُنْظَر: دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، ص ١٨٦.

(5) يُنْظَر: السبعة، ص٣٢٥، والمبسوط، ص٢٣٣، والتذكرة، ج٢، ص٣٦٤.

وغيرها على مدار البحث-كما سيأتي- إلى أكثر من دلالة؛ لأنّ الإيحاء يعني أنّك تستخلص وتستنتج وتستوحِي من عبارة واحدة عشرات المعاني التي يختزنها ذهن الإنسان، توحي بأكثر من مدلولها الظاهري، وتنطوي على جملة من المعاني الأخر(١).

فبان أن الفونيم-في إطار الاتجاه المادي لدراسته- من خلال جواز التبادل مستعملٌ بطريقة لا تسمح لأحد أعضائها أن يقع في كلمة في نفس السياق الصوتي الذي يقع فيه الآخر، فما يقع في السياق الصوتي للتلاوة لا يُسمحُ بوقوعه في السياق الصوتي للبلاء؛ ومن ثم كان للفونيم وظيفة في إطار ما يعرف بالاتجاه اللغوي الوظيفي في دراسة الفونيم(٢).

بين التاء والياء:

جاء ذلك في موضعين من إعراب السرقسطي، أولهما ما جاء في تعليقه على قوله تعالى:﴿ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُلِ اللّهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِ أَوْلِيَاء لاَ يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلاَ ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء خَلَقُواْ كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾(٣)، فقال: "قَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ ﴿أَمْ هَلْ يَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ بِالْيَاءِ. الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ(٤). فَالتَّاءُ لِلَفْظِ التَّأْنِيثِ. وَالْيَاءُ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ. وَيَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى؛

(1) يُنْظَر: نظرية النقد العربي رؤية قرآنية معاصرة، محمد حسين علي الصغير، ص٥٥ .

(2) يُنْظَر: دراسة مخبرية للأداءات الصوتية في القراءات القرآنية، فضيلة مسعودي، ص ١٢٤-١٢٦، وعلم اللغة العام(الأصوات)، د. كمال بشر، ص ١٥٩.

(3) سورة الرعد، الآية ١٦.

(4) يُنْظَر: السبعة، ص٣٥٨-٣٥٩، والمبسوط، ص٢٥٥، والتذكرة، ج٢، ص٣٨٩.

لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ الْكُفْرِ وَالْإِيْمَانِ، وَالتَّقْدِيْرُ: أَمْ هَلْ يَسْتَوِي الْكُفْرُ وَالْإِيْمَانُ"[1] .

ففي هذا النص يُلاحظ أن السرقسطي قد ألمح إلى تبادل فونيمي التاء والياء في كلمة (يستوي)؛ حيث جواز قراءتها بالياء، وهو ما قرأ به حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ؛ وعلة ذلك أنَّ التأنيث غير حقيقي، وَيَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ الْكُفْرِ وَالْإِيْمَانِ، وَالتَّقْدِيْرُ: أَمْ هَلْ يَسْتَوِي الْكُفْرُ وَالْإِيْمَانُ. أمَّا عن جواز قراءتها لدى الباقين بِالتَّاءِ[2]، فعلة ذلك أن التاء هنا لِلَفْظِ التَّأْنِيثِ.

أمَّا الموضع الثاني فقد كان في تناوله قوله تعالى:﴿ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاء حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاء وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللّهُ الأَمْثَالَ ﴾[3]، فقال: "وقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَحَفْصٌ ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ﴾ بِالْيَاءِ. وَالْبَاقُونَ بِالتَّاءِ[4]. فَالتَّاءُ مَرْدُودَةٌ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَفَاتَّخَذْتُم﴾. وَالْيَاءُ عَلَى مَا قَبْلَهَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾. وَقَوْلِهِ: ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾"[5].

وهو ما يتضح من خلاله جواز التبادل بين فونيمي التاء والياء في قراءة كلمة(يوقدون) بالآية الكريمة، ففي حالة قراءتها (يوقدون) بالياء تكون مردودة عَلَى مَا قَبْلَهَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾. وَقَوْلِهِ: ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾، وهو ما قرأ به حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَحَفْصٌ. أمَّا في حالة جواز قراءتها

(1) إعراب القرآن، السرقسطي، ص ٣٣٨-٣٣٩. .

(2) يُنْظَر: السبعة، ص٣٥٨-٣٥٩، والمبسوط، ص٢٥٥، والتذكرة، ج٢، ص٣٨٩.

(3) سورة الرعد، الآية ١٧.

(4) يُنْظَر: السبعة، ص٣٥٨، والمبسوط، ص٢٥٥، والتذكرة، ج٢، ص٣٨٩.

(5) إعراب القرآن، السرقسطي ١٩٠ .

بالتاء فهي مَرْدُودَةٌ علَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُل أَفَٱتَّخَذْتُم﴾؛ ومن ثم تكون المُشاكلة.

بين الياء والنون:

جاء ذلك في تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللّهِ وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لاَ يَعْقِلُونَ﴾[1]، فقال:" وَقَرَأَ أَبُو بَكْرٍ ﴿وَنَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ﴾ بِالنُّونِ. الْبَاقُونَ بِالْيَاءِ[2]؛ فَالْيَاءُ بِالْحَمْلِ علَى قَوْلِه: ﴿إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾؛ لِقُرْبِهِ منْهُ، لِيَكُونَ [٢٨/أ] الْكَلامُ علَى سِيَاقٍ وَاحِدٍ. وَالنُّونُ علَى قَوْلِه: ﴿كَشَفْنَا﴾ وَ﴿مَتَّعْنَاهُمْ﴾؛ لِيَكُونَ جَمِيْعُهُ إِخْبَارًا عَنِ النَّفْسِ بِلَفْظِ الْجَمَاعَةِ"[3].

فقد ألمح السرقسطي إلى تبادل الفونيمات من خلال جواز القراءة بالياء أو بالنون في قوله: (وَيَجْعَل) بالآية الكريمة، فالقراءة بالياء حملًا على قَوْلِه:﴿ إِلَّابِإِذْنِٱللَّهِ﴾–وهو ما قرأ به أبو بكر– لِقُرْبِهِ منْهُ، لِيَكُونَ الْكَلامُ علَى سِيَاقٍ وَاحِدٍ. أمَّا القراءة بالنون–وهو ما قرأ به الباقون– فحملًا على قَوْلِه: ﴿كَشَفْنَا﴾ وَ﴿مَتَّعْنَاهُمْ﴾؛ لِيَكُونَ جَمِيْعُهُ إِخْبَارًا عَنِ النَّفْسِ بِلَفْظِ الْجَمَاعَةِ.

* *

(1) سورة يونس، الآية ١٠٠.

(2) يُنْظَر: السبعة، ص٣٣٠، والتذكرة، ج٢، ص٣٦٨، والكشف، ج١، ص٥٢٣.

(3) إعراب القرآن، السرقسطي، ١٨٠ .

المبحث الثَّاني

جوازات السرقسطي الصرفية

- المطلب الأول : ما يجوز في أصول الكلمات وتصريف الأفعال:

أولًا- ما يجوز في أصول الكلمات:

عرض السرقسطي لما يجوز في أصول الكلمات في سياق إعرابه قوله تعالى:﴿ فَمَآ آمَنَ لِمُوسَى إِلاَّ ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الأَرْضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ ﴾[1]، فقال: "وَوَزْنُ ذُرِّيَّة: فُعْلِيَّة. مِنَ: الذَّرِّ. كَمَا تَقُولُ: قُمْرِيَّة. وَيَجُوْزُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الذَّرْوِ. مِنْ: تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ. وَيَجُوْزُ أَنْ تَكُونَ مِنْ: ذَرَأَ اللهُ الْخَلْقَ. ثُمَّ تُرِكَ الْهَمْزُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا"[2].

ففي هذا النص يتضح أن السرقسطي قد أشار إلى أن وَزْنَ ذُرِّيَّة: فُعْلِيَّة. مِنَ: الذَّرِّ. كَمَا تَقُولُ: قُمْرِيَّة، ولم يكتفِ بذلك، بل أشار إلى أنه يَجُوْزُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الذَّرْوِ. مِنْ: تَذْرُوهُ الرِّيَاح، وهو ما يعضده قول ابن فارس: "الذال والراء والحرف المعتل أصلان: أحدهما الشَّيءُ يُشرِف على الشَّيء ويُظلّه، والآخر الشَّيء يتساقط متفرّقاً... ومن الباب ذَرَت الرِّيحُ الشَّيءَ تَذْرُوه .والذَّرَا اسمٌ لما ذَرَتْهُ الرِّيح. ويقال: أذْرَت العينُ دمْعَها تُذْريه[3]. أمَّا الوجه الآخر من جوازات السرقسطي، فهو جوازُ كونها مِنْ: ذَرَأَ اللهُ الْخَلْقَ. ثُمَّ تُرِكَ الْهَمْزُ، وبذلك تكون مشتقةً من جذرٍ معجميٍّ آخر، هو (ذَرَأ)، قال ابن منظور: "في صفاتِ اللّه، عز وجل، الذّارِئُ، وهو الذي ذَرَأَ الخَلْقَ أَي خَلَقَهم، وكذلك البارِئُ: قال اللّه عز وجل: (ولقد ذَرَأْنَا لجهنم كثيرا)، أَي خلقنا. وقال عز وجل (خَلَق لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكم

(1) سورة يونس، الآية ٨٣.

(2) إعراب القرآن، السرقسطي، ص ١٨٠ .

(3) مقاييس اللغة: ابن فارس، مادة (ذرو)، ويُنْظَر:لسان العرب، ابن منظور، مادة: (ذرا).

أَزْواجاً ومِن الأَنْعام أَزْواجاً يَذْرَؤُكم فيه). قال أَبو إِسحق: المعنى يَذرَؤُكم به، أَي يُكثِّركم بجعله منكم ومن الأَنعام أَزواجاً، ولذلك ذَكر الهاء في فيه وأَنشد الفرَّاء فيمن جعل في بمعنى الباء، كأَنه قال يَذْرَؤُكم به

وأَرْغَبُ فيها عَن لَقِيط ورَهْطِه ولكِنَّني عَنْ سِنْبِسٍ لَسْتُ أَرْغَبُ

وذرَأَ اللّهُ الخَلْقَ يَذْرَؤُهُمْ ذَرْءاً: خَلَقَهم وفي حديث الدُّعاء: "أَعوذ بكَلِمات اللّهِ التامّاتِ من شَرِّ ما خَلَقَ وذرَأَ وبَرَأَ"، وكأَنَّ الذَّرْء مُخْتَصٌّ بخَلْقِ الذّرِّيَّة(١). فسواءٌ كانت من الذَّرو أو من ذَرأ الله الخلق، فإنَّ هذا الجواز قد أسهم في ثراء التناول اللغوي لدى السرقسطي.

ثانيًا- ما يجوز في تصريف الأفعال:

١- الجائز في بنية الفعل:

جاءت الإشارة تلميحًا إلى ما يجوز في بنية الفعل في موضعين، أولهما في سياق تعليق السرقسطي على قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُواْ بِهَا جَاءتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءهُمُ الْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾(٢)، فقال: "وَيُجْمَعُ ﴿عَاصِف﴾ علَى: عَوَاصِف، وَعُصُف، وَعَاصِفَات. وَالْأَصْلُ فِي رِيْح: رِوْح؛ لِأَنَّها مِنَ الرَّوْحِ، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً؛ لِانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا(٣). ﴿جَاءَتْهَا﴾جَوَابُ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُم فِي ٱلْفُلْكِ﴾. وَالْأَكْثَرُ: عَصَفَتِ الرِّيْحُ. وَيُقَالُ: أَعْصَفَتْ. لُغَةُ بَنِي أَسَد. وَيُنْشَدُ:

حَتَّى إِذَا أَعْصَفَتْ رِيحٌ مُزَعْزِعَةٌ فِيْهَا قِطَارٌ وَرَعْدٌ صَوْتُهُ زَجِلُ"(٤)

---

(1) ابن منظور: لسان العرب، (ذرا).

(2) سورة يونس، الآية ٢٢.

(3) يُنْظَر: تهذيب اللغة، الأزهري، ج٥، ص٢١٦، والصحاح، الجوهري، ج١، ص٣٦٧. ومقاييس اللغة، ج٢، ص٤٥٤.

(4) إعراب القرآن، السرقسطي، ص ١٤٢، والبيت قاله بعض بني دبير، من بني أسد. يُنْظَر: معاني القرآن، الفراء، ٤٦٠/١، وجامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ٥٠/١٥.

فقد أشار السرقسطي في هذا النص إلى أن كلمة (عاصف) تُجمع على عَوَاصِف، وَعُصُف، وَعَاصِفَات، مع بيان الأصل في كلمة (ريح) وهو (رِوْح) بقلبِ الواوِ ياءً؛ لانكسار ما قبلها، وما يهمنا – فيما نحن فيه–إشارته تلميحًا إلى ما يجوز في أبنية الفعل (عصف) حيث جوازُ كونه مُجرَّدًا على وزن (فَعَلَ) وهو عصَفَ، وجوازُ كونه مزيدًا بهمزة القطع على وزنِ(أفْعَلَ) وهو أَعْصَف، مشيرًا إلى أنَّ (أعصف) لُغةٌ لبني أسد، مُستشهدًا على ذلك بقول الشاعر:

حَتَّى إِذَا أَعْصَفَتْ رِيْحٌ مُزَعْزِعَةٌ فِيْهَا قِطَارٌ وَرَعْدٌ صَوْتُهُ زَجِلُ(١)

يؤيد ذلك قول أحد الباحثين في الأبنية الصرفية لدى شعراء بني أسد: "أفْعَلَ: مضارعه يَفْعل، استعمله شعراء أسد بكثرة، فلم تبلغ مبلغه أيَّةُ أبنيةٍ مزيدة أخرى، فقد ورد في شعرهم عشرة وخمسمائة مرة دالًّا على معانٍ متعددة، أشهرها التعدية، كقام وأقام، وصيرورة شيءٍ ذا شيءٍ نحو أبن، أي: صار ذا لبن، والدخول في المكان والزمان كأشأم، وأصبح، أي: دخل فيهما، والسلب والإزالة مثل أعجمت الكتاب، أي: أزلت عجمته، ومصادفة الشيء على صفة، كأحمدته، أي: صادفته محمودًا...ويكون بمعنى استفعل، نحو أعظمته واستعظمته، ويكون مطاوعًا لفعل...وقد يجيء بمعنى المجرد كأسرى وسرى، ويغني عن أصله لعدم وروده، نحو أفلح بمعنى فاز، ويطاوعُ المجرد، مثل: نسلتُ ريش الطائر فأنْسل"(٢).

وهو ما يوحي بدور هذه الجوازات في التناول اللغوي من جهة الإسهام في ثراء المعنى النصي ولو كانت الصيغتان بمعنى واحد، على نحو ما حكاه ابن

(1) يُنْظَر: الفراء، معاني القرآن ١/٤٦٠.

(2) الأبنية الصرفية عند شعراء بني أسد في العصر الجاهلي، حسن عبد المجيد عباس الشاعر، رسالة دكتوراه، جامعة الكوفة، العراق، ١٤١٩هـ–٢٠٠٨م، ص ٣٣٣.

دريد عن أبي عبيدة في قوله: "غمد السيف وأغمده لغتان فصيحتان"[1]، وعلى الرغم من القول بأن (أعصف) على وزن أفعل لغة بني أسد فإنه لا يمكن الجزم بذلك، وهو ما أشار إليه الدكتور أحمد علم الدين الجندي موافقًا إياه[2].

أمَّا الموضع الثاني فهو خاص بما يجوز في صيغة افتعل، في تناوله قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾[3]، فقال:"﴿وَٱدَّكَرَ﴾ مَعْطُوفٌ علَى ﴿نَجَا﴾. وَالْأَصْلُ فِي ﴿ٱدَّكَرَ﴾: اذْتَكَرَ. اذْتَكَرَ. افْتَعَلَ، مِنَ الذِّكْرِ. فَلَمْ يَجُزْ إِدْغَامُ الذَّالِ فِي التَّاءِ؛ لِأَنَّ الذَّالَ مَجْهُورَةٌ [٧١/أ]، وَالتَّاءَ مَهْمُوسَةٌ. فَلَوْ أُدْغِمَ لَذَهَبَ الْجَهْرُ؛ فَأَبْدَلُوا مِنَ التَّاءِ حَرْفًا مَجْهُورًا، يُوَاخِي التَّاءَ بِالْمَخْرَجِ، وَالذَّالَ بِالْجَهْرِ، وَهو الدَّالُ. فَصَارَ: اذْدَكَرَ، ثُــمَّ قَلَبُوا الذَّالَ دَالًا، وَأَدْغَمُوا الدَّالَ فِي الدَّالِ. (وَيَجُوْزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ: اذَّكَرَ. بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ؛ عَلَى أَنْ تُقْلَبَ الدَّالُ ذَالًا، وَتُدْغِمَ الذَّالَ فِي الذَّالِ). وَالْأَوَّلُ أَجْوَدُ"[4].

فقد أشار السرقسطي إلى جانبٍ صرفيٍّ يتصل بدراسة الإعلال والإبدال، وهو إبدال تاء الافتعال دالًا في (اذْتَكَرَ) مُشيرًا إلى أنه لا يجوز إدغام الذَّالِ فِي التَّاءِ؛ وذلك لعلَّة صوتية مفادها أن الذَّالَ مَجْهُورَةٌ، وَالتَّاءَ مَهْمُوسَةٌ. فَلَوْ أُدْغِمَ لَذَهَبَ الْجَهْرُ؛ فَأَبْدَلُوا مِنَ التَّاءِ حَرْفًا مَجْهُورًا، يُوَاخِي التَّاءَ بِالْمَخْرَجِ، وَالذَّالَ بِالْجَهْرِ، وَهو الدَّالُ. فَصَارَ: اذْدَكَرَ، ثُــمَّ قَلَبُوا الذَّالَ دَالًا، وَأَدْغَمُوا الدَّالَ فِي الدَّالِ.

لكنه أشار إلى جوازِ وجهٍ آخر في هذا الإبدال، وهو جواز إبدال الدال ذالا، وَتُدْغِمَ الدَّالَ فِي الذَّالِ، وفي إطار ترجيحاته أشار إلى أن الوجه الأول أجود من الثاني.

---

(1) جمهرة اللغة، ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، ٤٣٤/٣، ويُنْظَر: لهجة قبيلة أسد، علي ناصر غالب، ص ١٧١ – ١٧٦.
(2) اللهجات العربية في التراث،د.أحمد علم الدين الجندي، ٦١٩/٢.
(3) سورة يوسف، الآية ٤٥.
(4) إعراب القرآن، السرقسطي، ص ٢٩٣.

٢-الجائز في علة تذكير الفعل:

جاءت الإشارة إلى الجائز في علة تذكير الفعل في سياق تناول السرقسطي قوله تعالى:﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾[١]، فقال:"﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ نُصِبَ بِـأَخَذَ. وَ﴿ٱلصَّيۡحَةُ﴾ فَاعِلُ ﴿أَخَذَ﴾. وَذَكَّرَ الْفِعْلَ؛ لِأَنَّ الصَّيْحَةَ وَالصَّيَاحَ وَاحِدٌ. وَيَجُوْزُ أَنْ يَكُونَ لَمَّا تَأَخَّرَ الْفَاعِلُ، وَحُجِزَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَهُ بِالْمَفْعُولِ، لِمْ تَلْحَقْهُ عَلَامَةُ التَّأْنِيْثِ؛ لِأَنَّهُ لِغَيْرِ تَأْنِيْثٍ حَقِيْقِيٍّ"[٢].

ففي هذا النص أشار السرقسطي إلى أن الفعل (أخذ) لم تلحقه التاء؛ وعلة ذلك أحد أمرين: أحدهما أن الفعل ذُكِّرَ لِأَنَّ الصَّيْحَةَ وَالصَّيَاحَ وَاحِدٌ، فقد جاء في لسان العرب:" والصَّيْحَةُ العذابُ، وأَصله من الأَوّل؛ قال الله عز وجل: (فأَخَذَتْهم الصَّيْحةُ)؛ يعني به العذاب؛ ويقال: صِيحَ في آلِ فلان إِذا هَلَكُوا. فأَخَذَتْهم الصَّيْحةُ، أَي: أَهلكته"[٣]. وقال ابن فارس:" الصاد والياء والحاء أصلٌ صحيح، وهو الصَّوت العالي. منه الصِّياح، والواحدة منه صَيْحة. يقال: لقيتُ فلاناً قبلَ كلِّ صَيْحٍ ونَفْر. فالصَّيْح :الصِّياح والنَّفْر التفرُّق[٤].

هذا، وقد أشار السرقسطي إلى وجه آخر– وهو ما أوافقه عليه– يجوز في علة تذكير (أخذ)، وَهو أنه يَجُوْزُ أَنْ يَكُونَ لَمَّا تَأَخَّرَ الْفَاعِلُ، وَحُجِزَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَهُ بِالْمَفْعُولِ، لِمْ تَلْحَقْهُ عَلَامَةُ التَّأْنِيْثِ؛ لِأَنَّهُ لِغَيْرِ تَأْنِيْثٍ حَقِيْقِيٍّ.

وهذا ما يُدرسُ في إطار العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة، ويُعضده قول المبرد: "فأمَّا ضرَب جاريتُك زيدا، وجاء أَمتُك، وقام هندٌ، فغير جائزٍ؛ لأن تأنيث هذا تأنيثٌ حقيقي. ولو كان من غير الحيوان لصلَح وكان جيدًا؛ نحو: هُدِمَ

(1) سورة هود، الآية ٦٧.
(2) إعراب القرآن، السرقسطي، ص ٢٣٣.
(3) ابن منظور: لسان العرب، مادة: (صيح).
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (صيح).

دارُك، وعُمِرَ بلدتُك؛ لأنه تانيثُ لفظٍ لا حقيقةَ تحته، كما قال –عزَّ وجلَّ–: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾، وقال: "﴿فَمَن جَاءهُ مَوۡعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[1]"[2].

وهو ما علله ابن يعيش بقوله: "فإن كان المؤنث غيرَ حقيقي بأن يكونَ من غير حيوانٍ، نحو: النعلِ والقدرِ والدارِ والسوقِ، ونحو ذلك، فإنه إذا أسندت الفعل إلى شيء من ذلك كُنت مُخيرا في إلحاق العلامة وتَرْكه، وإنْ لاصقَ، نحو: انقطع النعلُ، وانقطعت النعلة، وانكسرت القدر، وانكسر القدر، وعمرت الدار، وعمر الدار؛ لأن التأنيث لمَّا لم يكن حقيقيًّا ضعف، ولم يبين بالدلالة عليه مع أن المذكر هو الأصل، فجاز الرجوع إليه، وإثبات العلامة فيه أحسن من سقوطها مع الحقيقي"[3].

- المطلب الثاني: ما يجوز في تصريف الأسماء:

أولًا- جوازُ كونِ الكلمة جَمْعًا أو مصدرًا:

أشار السرقسطي إلى جواز كون الكلمة جمعًا أو مصدرًا في سياق تناوله قوله تعالى: " ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاء وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللّهُ ذَلِكَ إِلاَّ بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[4]، فقال: "قَرَأَتِ الْجَمَاعَةُ ﴿ضِيَآء﴾ بِيَاءٍ بَعْدَ الضَّادِ إِلَّا قُنْبُلًا؛ فَإِنَّهُ يَهْمِزُ

---

(1) البقرة، الآية ٢٧٥.

(2) المقتضب،المبرد، ١٤٤/٢، ويُنْظَر أيضًا: ٣/ ٣٤٩، وسيبويه: الكتاب، ٣٨/٢-٣٩، والتأنيث في اللغة العربية، د. إبراهيم بركات، ص ٢٩٧-٢٩٨، وتذكير الفعل وتأنيثه جوازاً في القراءات السبع، عبد القادر عبد الرحمن السعدي، ص ٣٩٣-٣٩٨، ومنهج العربية في تأنيث الأسماء، فريدة حسن معاجيني، ص ٢٣٤-٢٤١ .

(3) شرح المفصل، ابن يعيش، ٩٤/٥.

(4) سورة يونس، الآية ٥.

بَعْدَ الضَّادِ في كُلِّ الْقُرْآنِ. وَهُوَ جَمْعُ ضَوْء. مِثْلُ: بَحْر، وبِحَار. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرًا مِنْ: ضَاءَ الْقَمَرُ، يَضُوءُ، ضَوْءًا، وَضِيَاءً. مِثْلُ: صَامَ صَوْمًا، وَصِيَامًا. وَالِاخْتِيَارُ: أَضَاءَ، يُضِيءُ، إِضَاءَةً. كَمَا قَالَ تَعَالى: ﴿كُلَّمَآأَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾. وَالْهَمْزُ على نِيَّةِ الْقَلْبِ بِأَنْ قُدِّمَتِ اللَّامُ وَأُخِّرَتِ الْعَيْنُ، وَهِيَ الْيَاءُ؛ فَلَمَّا وَقَعَتِ الْيَاءُ [بَعْدَ] الْأَلِفِ الْمَزِيدَةِ هُمِزَتْ"[1].

ففي هذا النص يُلاحظ إشارة السرقسطي إلى جواز كون الكلمة جمعًا أو مصدرًا، فأشار إلى أن كلمة (ضياء) جمْعُ كلمة (ضوء) وهو ما صُرِّح به نقلًا عن الزجاج في لسان العرب[2]، وهو ما يدل على انتشار ضوء الشمس وكثرته، تلك الكثرة المستفادة من دلالة جمع التكسير. أما الوجه الآخر فهو أنه يجوز فيها أَنْ تَكُونَ مَصْدَرًا مِنْ: ضَاءَ الْقَمَرُ، يَضُوءُ، ضَوْءًا، وَضِيَاءً، ذلك المصدر الذي يمكننا بيان دلالته في التركيز على الحدث مبالغة في الضياء مُجرَّدًا من الزمن، وفي إطار التدليل على رأيه هذا قاس الكلمة على نظير لها فقال: مِثْلُ: صَامَ صَوْمًا، وَصِيَامًا. لكنه لم يكتفِ بل صرح باختياره في أصل الفعل، فأشار إلى أن الفعل هو (أضاء) يُضِيءُ، إِضَاءَةً، ودليله قوله تَعَالى: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾، وَصرَّح بأن الْهَمْزُ في أول الفعل (أضاء) على نِيَّةِ الإعلال الْقَلْب بِأَنْ قُدِّمَتِ اللَّامُ وَأُخِّرَتِ الْعَيْنُ، وَهِيَ الْيَاءُ؛ فَلَمَّا وَقَعَتِ الْيَاءُ [بَعْدَ] الْأَلِفِ الْمَزِيدَةِ هُمِزَتْ، وفيما سبق ما يدل على اتِّساع الدلالة في الخطاب القرآني نتيجة الاحتمالات الصرفية التي تدعمها القرائن الموجودة بالسياق

(1) إعراب القرآن، السرقسطي، ١٢٩-١٣٠.
(2) يُنْظَر: ابن منظور، لسان العرب، مادة، (ضوأ).

النصي، وأن الاشتراك في الصيغة الصرفية واقع في اللغة العربية، وقد استوعب السياق القرآني هنا الاحتمالين معًا(١).

ثانيًا–جواز القراءة بالجمع والإفراد:

شاع في القراءات القرآنية جواز القراءة بالجمع والإفراد، وقد أشار السرقسطي إلى هذا الجواز في سياق تناوله إعراب قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُواْ أَنَّهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾(٢)، فقال:"قَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ ﴿ كَلِمَا تُرَبِّكَ﴾عَلَى الْجَمْعِ. الْبَاقُونَ عَلَى التَّوْحِيْدِ(٣)؛ فَمَنْ وَحَّدَ أَرَادَ الْجِنْسَ. وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ الْكَلِمَاتِ بِمَنْزِلَةِ الْكَلِمَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يُسَمُّونَ الْقَصِيْدَةَ كَلِمَةً، وَالْخُطْبَةَ كَلِمَةً. وَمَنْ جَمَعَ جَعَلَ كُلَّ مَا تُوْعَدُ بِهِ كَلِمَةً، ثُمَّ جَمَعَ"(٤).

ففي هذا النص ألمح السرقسطي إلى جواز قراءة ﴿ كَلِمَا تُرَبِّكَ﴾ بإفراد (كلمات) وجَمْعها؛ حيث قَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ﴿ كَلِمَا تُرَبِّكَ﴾ عَلَى الْجَمْعِ. الْبَاقُونَ عَلَى التَّوْحِيْدِ. ولم يكتف بذلك، بل علل القراءتين مُشيرًا إلى أن مَنْ رأى جواز القراءة بالإفراد أَرَادَ الْجِنْسَ، أي: جنسَ الكلمة أو أنَّه جَعَلَ الْكَلِمَاتِ بِمَنْزِلَةِ الْكَلِمَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يُسَمُّونَ الْقَصِيْدَةَ كَلِمَةً، وَالْخُطْبَةَ كَلِمَةً، وهذا من باب الاتِّساع في اللغة. أمَّا مَنْ جَمَعَ فعلى جَعْلِ كُلِّ مَا تُوْعَدُ بِهِ كَلِمَةً، ثُمَّ جَمَعَ، فكأن المعنى للفعل، وهو الحُكْمُ، يقول الألوسي:" أي كما حقت كلمة الربوبية لله –سبحانه وتعالى–أو كما أنه ليس بعد الحق إلَّا الضلال، أو كما أنهم مصرفون عن

---

(1) يُنْظَر في هذه الاحتمالات على سبيل المثال: الاحتمال الصرفي في أبنية المصادر في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، شعلان عبد علي سطان، وعفاف هادي شريف، ص ٢٨٠–٢٨١ .

(2) سورة يونس، الآية ٣٣.

(3) يُنْظَر: السبعة، ص٣٢٦، والمبسوط، ص٢٣٣، والتذكرة، ج٢، ص٣٦٤–٣٦٥، والجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، ٤٩٨/١٠.

(4) إعراب القرآن، السرقسطي، ص ١٥٣.

الحق:﴿ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ أيحُكمه ﴿عَلَى الَّذِينَ فَسَقُواْ ﴾ أي: تمردوا في الكفر، وخرجوا إلى أقصى حدوده، والمراد بهم أولئك المخاطبون، ووضع الموصول موضع ضميرهم للتوصل إلى ذمِّهم بعنوان الصلة وللإشعار بالعلية"(١).

ثالثًا: ما يجوز وقوعه على الواحد والاثنين والجميع:

أشار السرقسطي إلى ما يجوز وقوعه على الواحد والاثنين والجميع في سياق تناوله قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّ هَؤُلاء ضَيْفِي فَلاَ تَفْضَحُونِ﴾(٢)، فقال:"﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾ مُسْتَقْبَلٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَالتَّقْدِيْرُ: وَجَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ. ﴿قَالَ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيۡفِي﴾ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ اسْمُ ﴿إِنَّ﴾. وَ﴿ضَيۡفِي﴾ خَبَرُهَا. وَ(ضَيْفٌ) يَقَعُ لِلْوَاحِدِ وَالِاثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ، عَلَى لَفْظِ وَاحِدٍ. تَقُولُ: هَذَانِ ضَيْفٌ. وَهَؤُلاءِ ضَيْفٌ. وُحِّدَ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ. وَلَكَ أَنْ تَجْمَعَهُ عَلَى: أَضْيَافٍ، وَضِيفَانٍ" (٣).

في هذا النص أشار السرقسطي إلى ما يجوز في كلمة (ضيف) من قوله تعالى:﴿ قَالَ إِنَّ هَؤُلاء ضَيْفِي فَلاَ تَفْضَحُونِ﴾؛ حيث جوازُ وقوعها لِلْوَاحِدِ وَالِاثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ، عَلَى لَفْظِ وَاحِدٍ، فنقول: هَذَانِ ضَيْفٌ. وَهَؤُلاءِ ضَيْفٌ. لكنه لم يكتف بذلك، بل أشار إلى العلة في توحيده، وهي كونُه مصدرًا.

لكنَّ هذا الأمر يحتاج إلى بيان؛ وذلك أنَّه لمَّا كان من الواجب "أن يكون هو، أي الخبر (طبق المبتدأ) في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع مدة (ما أمكن) ذلك "(٤). فإنَّه من الممكن القول بأنه لما أراد الحدث فقط دون إرادة

---

(1) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين الألوسي، ١١٣/١١.

(2) سورة الحجر، الآية ٦٨.

(3) إعراب القرآن، السرقسطي، ص٣٩٧ .

(4) يُنْظَر: المصدر الصريح والمؤول، د. فاضل صالح السامرائي، ص ٢٣٧.

صاحبه أو إرادة زمانه كان التعبير بالمصدر[١]؛ لجواز وقوعه على الواحد والاثنين والجميع مُخصِّصا المعنى مُحدِّدًا إياه دالًا على المبالغة في الحدث أيضًا، وهنا لا يجوز للمصدر المؤول أن يحل محل الصريح في هذا الموضع، ومن ذلك ما جاء في تعليق ابن جني على قراءة مجاهد وأبي رَوْقٍ قوله –تعالى–:"﴿ يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ﴾[٢] برفعِ الحق، فقال: "قال أبو الفتح: الحق هنا وصْفٌ لله سبحانه، أي: يومئذٍ يوفِّيهم الله الحقُّ دينهم، وجاز وصْفه –تعالى–بالحق لِما في ذلك من المبالغة، حتى كأنَّه يجعله هو هو على المبالغة، فهو كقولنا: رجلٌ خَصْمٌ، وقومٌ زَوْرٌ، وقوله:

فَهُمْ رِضًا وَهُمُ عَدْلُ

وعليه قوله –تعالى–: "﴿ إِلَى اللّهِ مَوْلاَهُمُ الْحَقِّ ﴾[٣]"[٤].

رابعًا: ما يجوز في الجمع:

جاءت الإشارة إلى ما يجوز في الجمع لدى السرقسطي في سياق تناوله قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللّهِ فَأَذَاقَهَا اللّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾[٥]، فقال:"﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ﴾ الْفَاءُ [١٣٩/أ] عَاطِفَةٌ عَلَى طَرِيقِ الْجَوابِ عَمَّا أُخْبِرَ بِهِ. ﴿بِأَنْعُمِ اللَّهِ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِكَفَرَتْ. وَالْأَنْعُمُ: جَمْعُ نِعْمَةٍ. كَمَا قَالَ:

---

(1) روح المعاني، ١١٣/١١.

(2) سورة النور، الآية ٢٥.

(3) سورة النور، الآية ٢٥.

(4) المُحتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،أبو الفتح عثمان ابن جني، ١٠٧/٢، ويُنْظَر: دلالة المصدر الصرفية في النصوص القرآنية، أبو سعيد عبد المجيد، ص ٣٣.

(5) سورة الأنعام، الآية ٦٢.

أُقْسِمَ بِاللهِ لَرَضْخُ النَّوَى وَشُرْبُ مَاءِ الْقُلُبِ الْمَائِحَه
أَنْفَعُ لِلْإِنْسَانِ مِنْ حِرْصِهِ وَمِنْ سُؤَالِ الْأَوْجُهِ الْكَالِحَه

فَجَمَعَ (وَجْهًا) علَى: (أَوْجُهٍ).

وَيَجُوْزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ: نُعْمٍ. كَمَا يُقَالُ: هَذِهِ أَيَّامُ طُعْمٍ وَنُعْمٍ. وَمِثْلُهُ: وُدٌّ، وَأُودٌّ. وَيَجُوْزُ أَنْ تَكُونَ جَمْعَ نَعْمَاءَ. مِثْلُ: بَأْسَاءَ، وَأَبْؤُسٍ. وَضَرَّاءَ، وَأَضرُرٍ. وَقِيلَ: أَشُدُّ جَمْعُ شَدٍّ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَعِنْدِي قُرُوضُ الْخَيرِ وَالشَّرِّ كُلِّهِ فَبُؤْسٌ لِذِي بُؤْسَى وَنُعْمَى بِأَنْعُمِي"[1].

ففي هذا النص أشار السرقسطي إلى أنَّ الْأَنْعُمْ: جَمْعُ (نِعْمَةٍ) مُستشهدًا بالشعر العربي؛ حيثُ جَمْعُ كلمة (وجه) على (أَوْجُهٍ)، وهو ما عليه البصريون. لكنه نظرًا لدور هذه الجوازات في التناول اللغوي أشار إلى أنه يجوز أَنْ يَكُونَ جَمْعَ: نُعْمٍ، مُدعمًا ذلك بنظيره، كَمَا يُقَالُ: هَذِهِ أَيَّامُ طُعْمٍ وَنُعْمٍ. وَمِثْلُهُ: وُدٌّ، وَأُودٌّ، ويكون المعنى: فكفرت بنعيم الله لها، وهو ما عليه بعض البصريين أيضًا [2]، وَيَجُوْزُ فيه وجه ثالثٌ، وهو كونه جَمْعَ نَعْمَاءَ. مِثْلُ: بَأْسَاءَ، وَأَبْؤُسٍ. وَضَرَّاءَ، وَأَضرُرٍ.

خامسًا–جواز كون الكلمة اسم مكان (متكأ) أو جمعًا:

جاءت إشارة السرقسطي إلى ما يجوز أن يكون اسم مكان أو جمعا في سياق تناوله قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَـذَا بَشَرًا إِنْ هَـذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[3]، فقال:"﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَئًا﴾ (عُطِفَ علَى ﴿أَرْسَلَتْ﴾. يُقَالُ: أَعْتَدَ، يُعْتِدُ، إِذَا أَعَدَّ

(1) إعراب القرآن، السرقسطي، ص ٤٥٢–٤٥٣.
(2) يُنْظَر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ١٧/٣١١–٣١٢.
(3) سورة يوسف، الآية ٣١.

وَهَيَّأَ. وَأَلِفُهُ أَلِفُ قَطْعٍ. وَ﴿مُتَّكَـٔا﴾ نُصِبَ) بِأَعْتَدَتْ. وَهُوَ مُفْتَعَلٌ مِنَ: وَكَأْتُ. الْأَصْلُ: مُوْتَكَأٌ. (مِثْلُ: مُوْتَزَنٌ. مِنْ: وَزَنْتُ. أُبْدِلَتْ مِنَ الْوَاوِ تَاءٌ، ثُمَّ أُدْغِمَتِ التَّاءُ فِي التَّاءِ. وَقَدْ أَبْدَلُوا التَّاءَ فِي الِافْتِعَالِ. يُقَالُ: تَكِئَ، يَـتْكَأُ، تَكَأً). وَقَدْ يَكُونُ ﴿مُتَّكَئًا﴾ جَمْعًا، وَلَفْظُهُ وَاحِدٌ. مِثْلُ الْمَجْلِسِ. وَإِنْ جَمَعْتَهُ قُلْتَ: مُتَّكَآتٌ. وَإِنْ جَمَعْتَهُ مُكَسَّرًا قُلْتَ: مَوَاكِئُ"[1].

يُلاحظ في هذا النص إشارة السرقسطي إلى جواز كون الكلمة اسم مكان أو جمعًا، فقد أشار إلى أن كلمة (مُتَّكئًا) اسم مكان، وذلك واضحٌ من تصريحه بأن وزنها (مُفْتَعَلٌ) مُبيِّنًا اشتقاقها من الفعل (وكأتُ)، ذلك الفعل الذي حدث فيه إبدال فاء الافتعال تاء، فأصله: مُوْتَكَأٌ. (مِثْلُ: مُوْتَزَنٌ. مِنْ: وَزَنْتُ. أُبْدِلَتْ مِنَ الْوَاوِ تَاءٌ، ثُمَّ أُدْغِمَتِ التَّاءُ فِي التَّاءِ. وَقَدْ أَبْدَلُوا التَّاءَ فِي الِافْتِعَالِ. يُقَالُ: تَكِئَ، يَتْكَأُ، تَكَأً)، وعلى هذا يكون المعنى أنها أعدت لهن متكأً يتَّكِئْنَ عليه في هذا المكان.

هذا، وقد أجاز السرقسطي كونها جمعًا وَلَفْظُهُ وَاحِدٌ. مِثْلُ الْمَجْلِسِ. وَإِنْ جَمَعْتَهُ قُلْتَ: مُتَّكَآتٌ. وَإِنْ جَمَعْتَهُ مُكَسَّرًا قُلْتَ: مَوَاكِئُ، ومن خلال ذلك تُلمح كثرة المتكآت التي أعدتها للنسوة؛ ومن ثم كان القول بهذا الجواز مُسهمًا في التناول اللغوي؛ حيث الثراء اللغوي في النص موضع الحديث.

سادسًا: ما يجوز فيما يستوي فيه التذكير والتأنيث:

أشار السرقسطي إلى ما يستوي فيه التذكير والتأنيث في سياق تناوله قوله تعالى:﴿ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ وَهَـذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَـذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾[2]، فقال:" وَيُقَالُ: عَجُوزٌ، بِغَيْرِ هَاء، وَهُوَ الْأَكْثَرُ. وَحُكِيَ [عَنْ] يُونُسَ قَالَ: «سَمِعْتُ: عَجُوزَةٌ». وَيُقَالُ: شَيْخٌ وَشَيْخَةٌ لِلْمَرْأَةِ. وَيُنْشَدُ:

(1) إعراب القرآن، السرقسطي، ص ٢٨٥.

(2) سورة هود، الآية ٧٢.

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرِي قَبْلِي أَسِيْرًا يَمَانِيًا

وَيُقَالُ: شَيْخٌ وَشَيْخَةٌ لِلْمَرْأَةِ. وَيُنْشَدُ:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرِي قَبْلِي أَسِيْرًا يَمَانِيًا"(١)

فالمعروف أنَّ ثمة ما يستوي في المذكر والمؤنث، فيكون بغير علامة تأنيث في المؤنث، لكن السرقسطي أشار هنا إلى أنه يُقَالُ: عَجُوزٌ، بِغَيْرِ هَاءٍ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ. وثمة وجه آخر جائزٌ، حُكي عن يُونُسَ، قَالَ: «سَمِعْتُ: عَجُوزَةٌ». وَيُقَالُ: شَيْخٌ وَشَيْخَةٌ لِلْمَرْأَةِ. وهو ما يدعمه الشعر العربي، حيث قول الشاعر:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرِي قَبْلِي أَسِيْرًا يَمَانِيًا

وَيُقَالُ: شَيْخٌ وَشَيْخَةٌ لِلْمَرْأَةِ. وَيُنْشَدُ:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرِي قَبْلِي أَسِيْرًا يَمَانِيًا

وبالنظر في كُتب ما يستوي فيه المذكر والمؤنث نجد الفراء يقول:"ثُمَّ يأتي نوع آخر، من قولهم: صبور وشكور، فيمر في هذا أُنثاه كذَكَرِه بغير الهاء. وإنما أُلقيت من أنثاه الهاء؛ لأنه عَدْلٌ "صابر" إلى "صبور" فلم يكن له فِعلٌ يُبنى عليه، فتُرِك كالمذكر، ألا ترى أنك لا تجد للصبور فعلاً، فإن قلت: قد صبر، فذلك للصابر.

ولو أدخلت فيها الهاء عند الإفراد كان وجهًا، وقد قالت العرب للمرأة: "عدوّة الله"، وترك بعضهم الهاء، فالذين أدخلوا الهاء وجّهوها إلى الأسماء، والذين طرحوا الهاء ذهبوا بها إلى النعت، ومضوا على القياس حتى ينتهي إلى قوله:"حلُوبة" و"ركوبة" و"أكُولة الراعي"؛ فإن هذه بالهاء لا يكادون يطرحون؛ لأنها مصروفة عن جهتها؛ ألا ترى أن قولهم: "ما عندي حَلُوبة ولا جَزُوزة" تجد معناها: ما عندي شاة تُحلب ولا تُجزّ، وأن قولهم: صبور وشكور، معناه

(1) إعراب القرآن، السرقسطي، ص ٢٣٨.

هو الذي يصبر ويشكر، فكرهوا أن يدخلوا الهاء فيما له الفعل، وفيما ليس له الفعل، ففرقوا بالهاء بينهما"[١].

وهو ما يتضح من خلاله أنه مما لا تدخله التاء من الأوزان المؤنثة (فعول) بمعنى فاعل، وتوجيه دخول الهاء على الاسمية، وتوجيه طَرْحِ الهاء على الذِّهاب به إلى النعت، وهو ما قال به الأخفش الأوسط والأنباري والبيهقي[٢].

- **المطلب الثالث: ما يجوز من ضبط لغوي في الأسماء والأفعال:**

أولا: جواز الاسمية من طريقين:

جاءت إشارة السرقسطي إلى دور الضبط اللغوي في جواز الاسمية من طريقين في تناوله قوله تعالى: ﴿ وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلاَّ بِاللّهِ وَلاَ تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾[٣]، فقال: "قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ ﴿فِي ضِيقٍ﴾ بِكَسْرِ الضَّادِ. وَكَذَلِكَ فِي النَّمْلِ[٤]. الْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ فِيهِمَا. فَالضَّيْقُ بِالْفَتْحِ الْمَصْدَرُ. مِثْلُ الْبَيْعِ. وَالْكَسْرُ عَلَى إِرَادَةِ الِاسْمِ. مِثْلُ: الْعِلْمِ. قَالَ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرَ: ضَاقَ، يَضِيقُ. وَيُحْتَمِلُ الْمَفْتُوحُ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ: ضَيْقَةٍ. كَتَمْرَةٍ، وَتَمْرٍ"[٥].

ففي هذا النص يُلاحظ أن السرقسطي قد فطن إلى أن الاختلاف في الضبط اللغوي للكلمة من خلال القراءات القرآنية قد يترتب عليه اختلاف في البنية الصرفية للكلمة في إطارها العام؛ حيث كونها اسمًا أو غير ذلك.

---

(1) المذكر والمؤنث، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ص ٥٦.

(2) يُنْظَر: معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، ٢٥٨/١، ٤٦١/٢، والزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، ٣٤/١، وينابيع اللغة "من بداية كتاب الراء إلى نهاية كتاب السين، أحمد بن علي البيهقي، ت٥٤٤هـ"، ص٨٢ .

(3) سورة النحل، الآية ١٢٧.

(4) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ الآية:٧٠.

(5) إعراب القرآن، السرقسطي، ٤٥٩.

هذه الاسمية التي تحققت في كلمة(ضَيْقٍ) من قوله –تعالى–:﴿ وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلاَّ بِاللّهِ وَلاَ تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ فأشار إلى أنها تُضبطُ بكسرِ الضَّاد– وهو ما عليه الأمر في سورة النمل حيث قوله –تعالى–:﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُن فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [1]– وحينئذٍ يكون المراد بها الاسم، وهو ما قرأ به ابْنُ كَثِيرٍ[2].

أمَّا عندما تُضبطُ بالفتح، فالمراد بها الْمَصْدَرُ، وهو ما قرأ به الباقون في هذا الموضع وآية سورة النمل[3].

لكن هل يختلف التعبير بالاسم عن حالة كونها مصدرًا؟ نعم، ذلك أن التعبير بالاسم يفيد الدلالة على الاستمرار، أي استمرار الضِّيق، أمَّا التعبير بالمصدر فإنه يفيد الدلالة على الحدث مجردًا من الزمن، أي: التركيز على حدث الضيق دون استمراره.

ثانيًا: في القول بالاسمية أو الفعلية:

جاءت إشارة السرقسطي إلى دور الضبط اللغوي في جواز كون الكلمة اسمًا أو فعلًا في سياق تناوله قوله تعالى:﴿ قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلاَ تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾[4]، فقال: "قَرَأَ الْكِسَائِيُّ ﴿إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَٰلِحٍ﴾. جَعَلَهُ فِعْلًا مَاضِيًا، وَنَصَبَ ﴿غَيْرَ﴾ بِهِ. الْبَاقُونَ ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾. عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ، وَ﴿غَيْرُ﴾ نَعْتٌ لَهُ. وَالْـــهَاءُ فِيمَنْ رَفَعَ تَعُودُ عَلَى السُّؤَالِ. وَيَجُوْزُ أَنْ تَعُودَ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى. وَالتَّقْدِيْرُ: إِنَّ كَوْنَكَ مَعَ الْكَافِرِيْنَ، وَتَرْكَكَ الرّكُوبَ مَعَنَا عَمَلٌ غَيْرٌ

(1) سورة النمل، الآية ٧٠.

(2) ينظر: وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، ص ٣٥٤، ٤١٨، ٤٣١.

(3) يُنْظَر: السبعة، ص٣٧٦، والمبسوط، ص٢٦٦، والتذكرة، ج٢، ص٤٠٢.

(4) سورة هود، الآية ٤٦.

صَالِحٍ. وَيَجُوْزُ أَنْ تَعُودَ علَى ابْنِ نُوْحٍ. وَيَكُونَ التَّقْدِيرُ: إِنَّهُ ذُوْ عَمَلٍ غَيْرِ صَالِحٍ. وَحَذَفَ الْمُضَافَ وَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَأُقِيْمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ. مُقَامَه كَمَا قَالُوا: «إِنَّــمَا أَنْتَ أَكْلٌ وَشُرْبٌ». أَيْ: ذُوْ أَكْلٍ وَشُرْبٍ. وَكَذَا مَنْ جَعَلَ ﴿عَمَلٌ﴾ فِعْلًا؛ فَالضَّمِيْرُ عَائِدٌ علَى ابْنِ نُوْحٍ؛ فَالْقِرَاءَتَانِ علَى هَذَا مُتَّفِقَتَانِ فِي الْمَعْنَى. وَإِنْ اخْتَلَفَتَا فِي اللَّفْظِ"[1].

فمن خلال هذا النص يظهر أن السرقسطي- في إطار إعرابه- قد أشار إلى أهمية الضبط اللغويِّ في بنية الكلمة وأن اختلاف الضبط يؤثر في التناول اللغوي؛ حيث اختلاف المعنى من جهة دلالة التعبير بالاسم والفعل. ذلك أنه أشار إلى أن كلمة (عمل) في الآية موضع الملاحظة قرأها الكسائي: ﴿إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَٰلِحٍ﴾ على اعتبار كونها فِعلًا ثلاثيًّا مجردًا على وزن (فَعِلَ) في إشارة إلى أنه عَمِلَ عملًا غير صالح؛ ومن ثم كانت كلمة (غير) منصوبة.

أما الجواز الصرفي الآخر المترتب على اختلاف الضبط اللغوي فيكمن في إشارته إلى قراءة الباقين: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ بفَتح عين كلمة (عمل) على اعتبار أنها اسم وَ﴿غَيْرُ﴾ نَعْتٌ لَهُ[2]، وهو ما يترتب عليه الإشارة إلى أن ثمة إخبارًا عمَّا تقدم بأنه عملٌ غيرُ صالحٍ، وذلك في إطار الإخبار عن الناسخ الحرفي (إنَّ) ضمن الجملة الاسمية المنسوخة بالناسخ الحرفي للتأكيد على ما تقدم عرْضه في الآيات. وهنا استطرد السرقسطي فبين مرجع الضمير في (إنه) فأشار إلى أن الْــهَاءُ فِيْمَنْ رَفَعَ تَعُودُ علَى السُّؤَالِ. وَيَجُوْزُ أَنْ تَعُودَ علَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى. وَالتَّقْدِيْرُ: إِنَّ كَوْنَكَ مَعَ الْكَافِرِيْنَ، وَتَرْكَكَ الرُّكُوبَ مَعَنَا عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٍ. وَيَجُوْزُ أَنْ تَعُودَ علَى ابْنِ نُوْحٍ. وَيَكُونَ التَّقْدِيرُ: إِنَّهُ ذُوْ عَمَلٍ غَيْرِ صَالِحٍ. وَحَذَفَ الْمُضَافَ وَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَأُقِيْمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ. مُقَامَه كَمَا

(1) إعراب القرآن، السرقسطي، ص ٢٢٥.
(2) يُنْظَر: السبعة، ص٣٣٤، والمبسوط، ص٢٣٩، والتيسير، ص٢٧٩.

قَالُوا: «إِنَّــمَا أَنْتَ أَكْلٌ وَشُرْبٌ»[1]. أَيْ: ذُوْ أَكْلٍ وَشُرْبٍ. وَكَذَا مَنْ جَعَلَ ﴿عَمَلٌ﴾ فِعْلًا؛ فَالضَّمِيْرُ عَائِدٌ عَلَى ابْنِ نُوْحٍ؛ فَالْقِرَاءَتَانِ عَلَى هَذَا مُتَّفِقَتَانِ فِي الدلالة. وَإِنْ اخْتَلَفَتَا فِي اللَّفْظِ.

ثالثًا: ما يجوز في فاء الفعل أو عينه:

أ- في فاء الفعل:

أشار السرقسطي إلى ما يجوز من ضبط لغوي في فاء الفعل في سياق تناوله قوله تعالى:﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ عَطَاء غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾[2]، فقال:" قَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ ﴿سُعِدُواْ﴾ بِضَمِّ السِّيْنِ. الْبَاقُونَ بِفَتْحِهَا. وَالْفَتْحُ هُوَ الْكَثِيْرُ الْمَشْهُورُ. يُقَالُ: سَعِدَ وَأَسْعَدَهُ اللهُ. فَإِذَا رُدَّ إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، (قِيْلَ أُسْعِدَ). وَأَمَّا الضَّمُّ فَقَدَ احْتُجَّ لَهُ بِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ جَاءَ لَازِمًا وَمُتَعَدِّيًا بِلَفْظٍ وَاحِدٌ. فِي نَحْوِ قَوْلِــهِمْ: سَارَتِ الدَّابَةُ، وَسِرْتُهَا. وَهَذَا لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا لُغَةٌ تُسْتَعْمَلُ كَمَا وَرَدَتْ، فَهُمَا لُغَتَانِ. أَعْنِي: الْفَتْحُ وَالضَّمُّ. وَحَكَى أَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلاءِ أَنَّهُ يُقَالُ: «سُعِدَ. بِغَيْرِ أَلِفٍ كَمَا يُقَالُ: جُنَّ». وَاحْتَجَّ الْكِسَائِيُّ بِقَوْلِــهِمْ: مَسْعُودٌ. وَقِيْلَ: «لَا حُجَّةَ لَهُ فِيْهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الزَّائِدِ. كَأَنَّهُ مِنْ: أَسْعَدَهُ اللهُ. فَحُذِفَتِ الْــهَمْزَةُ، كَمَا قَالُوا: أَجَنَّهُ اللهُ، (فَهُوَ مَجْنُونٌ. فَمَجْنُونٌ أَتَى عَلَى: [جَنَّهُ] اللهُ). وَإِنْ كَانَ لَا يُقَالُ. (فَكَذَلِكَ مَسْعُودٌ. كَأَنَّهُ مِنْ: سَعِدَهُ اللهُ. وَإِنْ كَانَ لَا يُقَالُ). وَقَدْ قِيْلَ: إِنَّ مَنْ ضَمَّ اسْتَعْمَلَ فِي الْمَفْعُولِ لُغَةَ مَنْ قَالَ: سَعِدَ. فَيَكُونُ هَؤُلاءِ قَدْ أَخَذُوا مِنْ لُغَةِ هَؤُلاء. وَهَؤُلاءِ قَدْ أَخَذُوا مِنْ لُغَةِ هَؤُلاء. كَمَا قَالُوا: «يَحِبُّ، وَيُحِبُّ». وَإِذَا اسْتُعْمِلَ الْمَاضِي قَالُوا: أَحْبَبْتُ. وَإِذَا اسْتَعْمَلُوا الْمَفْعُولَ قَالُوا: مَحْبُوبٌ. كَمَا يُقَالُ: فَضِلَ،

(1) يُنْظَر: معاني القرآن للأخفش، ج١، ص١٣٤، والنكت في القرآن الكريم، ص٢٤٩.
(2) سورة هود، الآية ١٠٨.

يَفْضُلُ. (وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلُ هَذَا: يَفْضَلُ)؛ فَاسْتَعْمَلَ مَنْ قَالَ: «فَضِلَ» فِي الْمَاضِي لُغَةَ مَنْ قَالَ: «فَضُلَ، يَفْضُلُ»؛ فَاسْتَعْمَلَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لُغَةَ غَيْرِهِ. وَكَذَا: مِتُّ، تَــمُوتُ. فَعَلَى هَذَا تَخْرِيْجُ الْقِرَاءَةِ"[1].

فالملاحظ أنه قد أشار إلى ما يجوز من ضبط لغوي في فاء الفعل (سُعدوا)، حيث أشار إلى أن قراءة حَمْزَةَ وَالْكِسَائِيُّ وَحَفْص عَنْ عَاصِمٍ بضم فاء الفعل[2]، مشيرًا إلى الاحتجاج له بِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ جَاءَ لَازِمًا وَمُتَعَدِّيًا بِلَفْظٍ وَاحِدٌ. فِي نَحْوِ قَوْلِــهِمْ: سَارَتِ الدَّابَةُ، وَسِرْتُهَا. وَهَذَا لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا لُغَةٌ تُسْتَعْمَلُ كَمَا وَرَدَتْ، مشيرًا إلى ما حُكي وَحَكَى عن أبي عَمْرِو بْنُ الْعَلاءِ أَنَّهُ يُقَالُ: «سُعِدَ. بِغَيْرِ أَلِفٍ كَمَا يُقَالُ: جُنَّ» واعتراض الكسائي عليه بأنه عَلَى حَذْفِ الزَّائِدِ، وما يُقال من أن مَنْ ضَمَّ اسْتَعْمَلَ فِي الْمَفْعُولِ لُغَةَ مَنْ قَالَ: سَعِدَ. فَيَكُونُ هَؤُلاءِ قَدْ أَخَذُوا مِنْ لُغَةِ هَؤُلاءِ. وَهَؤُلاءِ قَدْ أَخَذُوا مِنْ لُغَةِ هَؤُلاءِ. كَمَا قَالُوا: «يَحِبُّ، وَيُحِبُّ». وَإِذَا اسْتُعْمِلَ الْمَاضِي قَالُوا: أَحْبَبْتُ. وَإِذَا اسْتَعْمَلُوا الْمَفْعُولَ قَالُوا: مَحْبُوبٌ. كَمَا يُقَالُ: فَضِلَ، يَفْضُلُ. (وَإِنَّمَــا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلُ هَذَا: يَفْضَلُ)؛ فَاسْتَعْمَلَ مَنْ قَالَ: «فَضِلَ» فِي الْمَاضِي لُغَةَ مَنْ قَالَ: «فَضُلَ، يَفْضُلُ»؛ فَاسْتَعْمَلَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لُغَةَ غَيْرِهِ. وَكَذَا: مِتُّ، تَــمُوتُ. فَعَلَى هَذَا تَخْرِيْجُ الْقِرَاءَةِ، وهو ما يعرب في التناول اللغوي عن مراعاة كون الفعل مبنيا لما لم يُسم فاعله.

أما الوجه الآخر الجائز في فاء الفعل فهو الفتح (سَعدوا) مشيرًا إلى أنه هو الكثير المشهور، في إشارة منه إلى ترجيحه، يُقَالُ: سَعِدَ وَأَسْعَدَهُ اللهُ. فَإِذَا رُدَّ إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، (قِيْلَ أُسْعِدَ)، وهو ما يُعرب عن كون الفعل مبنيا للمعلوم؛ ومن ثَمَّ كان إقرار السرقسطي عقب تعليقه على قولهم: (سَارَتِ الدَّابَةُ،

(1) إعراب القرآن، السرقسطي، ص ٢٥٦-٢٥٧.

(2) يُنْظَر: السبعة، ص٣٣٩، والتذكرة، ج٢، ص٣٤٩، والتيسير، ص٢٨١.

وَسِرْتُهَا) بأنَّ الفتح والضم في الفعل (سُعِدُواْ) لُغتان، وهو ما تؤيِّده كثيرٌ من المصادر[1].

ب- في عين الفعل أو في عينه مع فائه:

أشار السرقسطي إلى ما يجوز من ضبط لغوي في عين الفعل أو في عينه مع فائه في موضعين، أولهما في تناوله قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاء فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴾[2]، فقال:" ﴿فَظَلُّواْ﴾ عُطِفَ علَى ﴿فَتَحْنَا﴾. ﴿فِيهِ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِيَعْرُجُونَ. وَ﴿يَعْرُجُونَ﴾ خَبَرُ ﴿ظَلُّواْ﴾. وَالْوَاوُ اسْـمُهَا. وَلُغَةُ هُذَيْلٍ: يَعْرِجُونَ. بِكَسْرِ الرَّاءِ. وَوَاحِدُ الْمَعَارِجِ: مَعْرَجٌ، وَمِعْرَاجٌ"[3].

وهو ما يتضح من خلاله أنَّ ثمة لغتين في عين الفعل (يعرجون)، إحداهما بضم الراء، والأخرى بكَسْرِها، والكسر لُغة هذيل.

أمَّا الموضع الآخر، فقد كان في تناوله قوله تعالى:﴿ إِن تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ ﴾[4]، فقال:" قَرَأَ أَهْلُ الْكُوفَةِ ﴿لَا يَهْدِي مَن يُضِلُّ﴾ بِفَتْحِ الْيَاءِ، وَكَسْرِ الدَّالِ. الْبَاقُونَ بِضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِ الدَّالِ. وَالتَّقْدِيْرُ عَلَى الضَّمِّ: مَنْ يُضِلُّهُ اللهُ، لَا يَهْدِيهِ أَحَدٌ. وَشَاهِدُهُ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾. وَالْفَتْحُ عَلَى أَنْ تَكُونَ ﴿يَهْدِي﴾ بِمَعْنَى: يَهْتَدِي. وَالتَّقْدِيْرُ عَلَيْهِ: فَإِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي مَنْ أَضَلَّهُ. وَأَنْكَرَ محمد بْنُ يَزِيدٍ أَنْ تَكُونَ ﴿يَهْدِي﴾ بِمَعْنَى: يَهْتَدِي. وَلَوْ حُمِلَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَـمْتَنِعْ. وَهُوَ أَنْ يُقَدَّرَ فِي ﴿يَهْدِي﴾ ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى اسْمِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالتَّقْدِيْرُ: مَنْ يُضِلُّ اللهُ لَا يَهْدِهِ. أَيْ: مَنْ

(1) يُنْظَر: الأصول، ج٣، ص١٢٥، وإعراب القرآن للنحاس، ج٢، ص٣٠٣-٣٠٤، والحجة للقراء السبعة، ج٥، ص٩٢.

(2) سورة الحجر، الآية ١٤.

(3) إعراب القرآن، السرقسطي، ص ٣٨٥.

(4) سورة النحل، الآية ٣٧.

عَلِمَ ذَلِكَ مِنْهُ، وَسَبَقَ لَهُ عِنْدَهُ. وَفِي جَمِيعِ ذَلِكَ فِي ﴿يُضِلُّ﴾ ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى اسْمِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَلَيْسَ لَهُ فِي ﴿يَهْدِي﴾ ضَمِيرٌ، إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الآخَرِ مِنْ وَجْهَيِ الْفَتْحِ. وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ. وَاللهُ أَعْلَمُ"(١).

وهو ما يتضح من خلاله أنه خاصٌّ بعين الفعل مع فائه حيث الإشارة إلى أن الفعل (يَهْدِي) قُرِئ لدى أهل الكوفة بِفَتْحِ فائه، وَكَسْرِ عينه . أما الباقون فبِضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِ الدَّالِ(٢)، وهو ما ينعكس على التناول اللغوي؛ ذلك أنَّ السرقسطي –وهو ما أوافقه عليه– أشار إلى أن التَّقْدِيْرُ عَلَى الضَّمِّ: مَنْ يُضِلُّهُ اللهُ، لَا يَهْدِيه أَحَدٌ. وَشَاهِدُهُ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾. وَالْفَتْحُ عَلَى أَنْ تَكُونَ ﴿يَهْدِي﴾ بِمَعْنَى: يهْتَدِي. وَالتَّقْدِيْرُ عَلَيْهِ: فَإِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي مَنْ أَضَلَّهُ، على الرغم من إنكار محمد بْنُ يَزِيدٍ أَنْ تَكُونَ ﴿يَهْدِي﴾ بِمَعْنَى: يَهْتَدِي؛ ومن ثم كانت إشارة السرقسطي إلى أنه لو حُمِلَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَمْتَنِعْ. وَهُوَ أَنْ يُقَدَّرَ فِي ﴿يَهْدِي﴾ ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى اسْمِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالتَّقْدِيْرُ: مَنْ يُضِلُّ اللهُ لَا يَهْدِه. أَيْ: مَنْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْهُ، وَسَبَقَ لَهُ عِنْدَهُ. وَفِي جَمِيعِ ذَلِكَ فِي ﴿يُضِلُّ﴾ ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى اسْمِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَلَيْسَ لَهُ فِي ﴿يَهْدِي﴾ ضَمِيرٌ، إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الآخَرِ مِنْ وَجْهَيِ الْفَتْحِ، مُشيرًا إلى صحة كلا الوجهين.

- **المطلب الرابع: ما يجوز في الإمالة:**

أشار السرقسطي إلى جواز الإمالة وعدمها في ثلاثة مواضع، أولهما في سياق تناوله قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَـٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾(٣)، فقال:" ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ الْأَلِفُ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ الَّتِي لِلنَّفْسِ. وَالْأَصْلُ: يَا وَيْلَتِي. وَهِيَ فِي الْمُصْحَفِ بِالْيَاءِ عَلَى الْأَصْلِ. وَهِيَ كَلِمَةٌ

(1) إعراب القرآن، السرقسطي، ص ٤١٨-٤١٩.

(2) يُنْظَر: السبعة، ص٣٧٢، والمبسوط، ص٢٦٣، والتذكرة، ج٢، ص٤٠٠.

(3) سورة هود، الآية ٧٢.

تَقُولُــهَا الْعَرَبُ عِنْدَ التَّعَجُّبِ مِنَ الشَّيْءِ وَالِاسْتِكْبَارِ لَهُ. وَلَكَ أَنْ تَمِيلَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْيَاءِ. وَلَكَ أَنْ لَا تَمِيلَ؛ طَلَبًا لِلتَّفْخِيمِ. وَقِيلَ: «الْأَلِفُ لِلنُّدْبَةِ. وَالْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ»"[1].

فقد أشار السرقسطي إلى أن الألف التي في ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾ من الآية المذكورة بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ الَّتِي لِلنَّفْسِ، وأن الأصل: يَا وَيْلَتِي؛ ومن ثمَّ فَهِيَ فِي الْمُصْحَفِ بِالْيَاءِ عَلَى الْأَصْلِ، مشيرًا إلى أنها كَلِمَةٌ تَقُولُــهَا الْعَرَبُ عِنْدَ التَّعَجُّبِ مِنَ الشَّيْءِ وَالِاسْتِكْبَارِ لَهُ. ولم يكتفِ بذلك بل أشار إلى ما يجوز فيها، فصرَّح بأنه يجوز فيها إمالة فتحة التاء ناحية الكسر؛ ومن ثم إمالة ألف ناحية الياء؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْيَاءِ. والوجه الآخر عدم الإمالة، وعلة ذلك طَلَبُ لِلتَّفْخِيمِ، وبجانب الإشارة إلى هذين الوجهين لفت الانتباه إلى القول بأن الْأَلِفُ لِلنُّدْبَةِ، وأن الْوَقفَ عَلَيْهَا بِالْــهَاءِ[2].

وهو الأمر نفسه في الموضع الثاني، في تناوله قوله تعالى: ﴿وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ ﴾[3]؛ حيث قال : ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ الأَلِفُ مُنْقَلِبَةٌ مِنْ يَاءِ النَّفْسِ؛ لِــخِفَّةِ الْفَتْحَةِ وَالْأَلِفِ. وَالْأَصْلُ: يَا أَسَفِي. وَيَجُوْزُ فِيْهِ الْإِمَالَةُ وَتَرْكُهَا. فَمَنْ أَمَالَ فَلِيَدُلَّ عَلَى انْقِلَابِ الأَلِفِ عَنِ الْيَاءِ. وَمَنْ فَتَحَ فَعَلَى الْأَصْلِ"[4].

نأتي إلى الموضع الثالث، فأشير إلى أنه خاص بجواز إخلاص الكسر وإشمام الضم فيما لم يسم فاعله، وذلك في سياق تناول السرقسطي قوله

(1) إعراب القرآن، السرقسطي، ص ٢٣٧-٢٣٨.

(2) يُنْظَر: معاني القراء للأخفش، ج١، ص٣٨٥، الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، ص٢٦٥، ومعاني القراءات، محمد بن أحمد بن الأزهري، أبو منصور (٣٧٠هـ)، ص٢١٧ .

(3) سورة يوسف، الآية ٨٤.

(4) إعراب القرآن، السرقسطي، ص٣١٣.

تعالى:﴿وَلَمَّا جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَـــذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾[1]، فقال:" ﴿سِيءَ﴾ فِعْلٌ مَاضٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه، في مَوْضِعِ جَوابِ ﴿لَمَّا﴾، وَهُوَ الْعَامِلُ فِيْهَا. وَالْأَصْلُ: سُوِئَ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ مِنَ السُّوءِ. نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ إِلَى السِّيْنِ فَسَكَنَتْ فَسَكَنَتِ الْوَاوُ، فَانْقَلَبَتْ يَاءً لِانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا. وَيَجُوْزُ إِخْلَاصُ الْكَسْرِ وَإِشْمَامُ الضَّمِّ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه. فَإِنْ خُفِّفَتِ الْهَمْزَةُ فِي: سِيْءَ؛ أُلْقِيَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى الْيَاءِ، فَفُتِحَتِ الْيَاءُ وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ أَصْلِيَةٌ، فَتَجِيْءُ مُخَفَّفَةً. وَلَكَ فِي التَّخْفِيْفِ أَنْ تُشَدِّدَ الْيَاءَ؛ (تَقْلِبُ الْهَمْزَةَ يَاءً ثُمَّ تُدْغِمُ الْيَاءَ) فِي الْيَاءِ، فَتَجِيْءُ يَاءً مُشَدَّدَةً، تَشْبِيْهًا بِالْيَاءِ الزَّائِدَةِ فِي: خَطِيَّة، وَنَحْوِه. وَالْأَوَّلُ أَجْوَدُ"[2].

ومن خلاله يتضح حديث السرقسطي عن الفعل (سِيءَ) بأنه فِعْلٌ مَاضٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه، في مَوْضِعِ جَوابِ﴿ لَمَّا﴾، وَهُوَ الْعَامِلُ فِيْهَا. وما يهمنا حديثه عن الجواز الصرفي حيث الإشارة إلى ما يتصل بالإمالة، وذلك من خلال تصريحه بأن الْأَصْلُ: سُوِئَ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ مِنَ السُّوءِ. نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ إِلَى السِّيْنِ فَسَكَنَتِ الْوَاوُ، فَانْقَلَبَتْ يَاءً لِانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا. وبهذه المناسبة صرَّح بأنه يَجُوْزُ إِخْلَاصُ الْكَسْرِ وَإِشْمَامُ الضَّمِّ؛ وعلة ذلك الدَّلَالَةِ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه.

ولم يكتف بذلك، بل أشار إلى أنه إِنْ خُفِّفَتِ الْهَمْزَةُ فِي: سِيْءَ؛ أُلْقِيَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى الْيَاءِ، فَفُتِحَتِ الْيَاءُ وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ أَصْلِيَةٌ، فَتَجِيْءُ مُخَفَّفَةً. وأنه يجوز فِي التَّخْفِيْفِ أَنْ تُشَدِّدَ الْيَاءَ؛ (تَقْلِبُ الْهَمْزَةَ يَاءً ثُمَّ تُدْغِمُ الْيَاءَ) فِي الْيَاءِ، فَتَجِيْءُ يَاءً مُشَدَّدَةً، تَشْبِيْهًا بِالْيَاءِ الزَّائِدَةِ فِي: خَطِيَّة، وَنَحْوِه. وأشار إلى أن الْأَوَّلُ أَجْوَدُ، وهو إلقاء حركة الهمزة على الياء؛ حيث تُفْتَح الياء وتُحذفُ الهمزة، وهو ما أوافقه عليه.

---

(1) سورة هود، الآية ٧٧.

(2) إعراب القرآن، السرقسطي، ص٢٣٩-٢٤٠.

الخاتمة

- تناول السرقسطي الجوازات الصوتية والصرفية في إعرابه القرآنَ الكريم، فعرض لآراء الآخرين، ناقدًا بعضها صوتيًا وصرفيًا، فرجَّح وضعَّف ووازن بين الآراء ناقدًا نقدًا مباشرًا، فاعتمد على السماع والقياس على النظير؛ ومن ثمَّ كانت اختياراته وترجيحاته مبنية على القياس حينًا أو على السماعِ حينًا آخر أو استئناسًا برأي الأكثرية.
- بناء على هذا بدا الترجيح واضحا عند السرقسطي في كثير من جوازاته الصوتية والصرفية، معتمدًا في ذلك على جانب الدلالة، وهو ما يبرهن على فطنته إلى أثر الترجيح في التناول اللغوي؛ ومن ثَمَّ فإنَّه كان يعلل في بعضٍ من ترجيحاته، على نحو ما جاء في تعليله صوتيًّا لإبدال تاء الافتعال دالًا.
- بناء على ترجيحات السرقسطي في جوازاته الصوتية والصرفية شاع التعليل عنده حتى وجدناه فيما لم يُرجِّح فيه جوازًا على آخر، ومن ذلك تعليله بالاستثقال والخفة، فيما يجوز فيه التحريك والتسكين، والتخفيف والتَّشديد، وهو ما يرتبط به كثرة الاستعمال بالإضافة إلى التعليل للمسائل الصرفية، ذلك التعليل الذي ظهر من خلاله أن ثمة علاقة بين الأصوات والصرف، على نحو تعليله إبدال تاء الافتعال دالًا في (اذْتَكَرَ).
- اتضح أنَّ الصوائت القصيرة تسهم في النُّطق بالصوامت في الكلمتين، كما في كلٍّ من (يعزِب ويعزُب) – وهذا شأنها في كلِّ الكلمات – لكنها شاركت هنا في تحديد معنى الكلمتين، وهو ما يؤيِّد ما أُشيرَ إليه فيما سبق؛ حيث اختلاف اللهجات العربية في نُطق الصوائت القصيرة اختلافًا بيّنًا في بعض ألفاظها.
- تبين أن التشديد سمةٌ من سمات القبائل البدوية شرق الجزيرة ووسطها، وأشهرها قبيلة تميم، وهو ما علل له الدكتور أحمد علم الدين الجندي والدكتور صاحب أبو جناح بأن البدو يعيشون في الصحاري الواسعة المترامية إلى حد فناء الصوت نتيجة انعدام الحواجز التي تصد الصوت، فلا يكاد يُسمع، فحرص البدوي على توضيح أصواته.

-يُضاف إلى ذلك أنَّ جوازات السرقسطي الصوتية لها صلةٌ بالعمل النَّحويِّ، على نحو ما جاء في إشارته إلى تخفيف (إنَّ) في آية سورة هود، مُعلِّلًا لما يقول، مُفترضًا الاعتراضات، دافعًا إيَّاها.

-ربط السرقسطي بين الجوازات الصوتية والدلالة، كما في التخفيف والتشديد، على نحو ما جاء في آية سورة يوسف، حيث كلمة(ظنُّوا)، وهو ما ينعكس على التناول اللغوي، وهو ما يتضح من خلاله أن ثمة علاقة بين مستويات التحليل اللغوي.

-تبين أن ثمة علاقة بين تبادل الفونيمات التركيبية وبين الإيحاء الأدبي؛ حيث يتداعى الذهن من خلال الجوازات الصوتية إلى أكثر من دلالة، من خلال استخلاص أكثر من معنى لا يفصح عنه المدلول الظاهري.

-اتضح أن ثمة علاقة بين الجوازات الصرفية -حيث البحثُ فيما يجوز في أصول الكلمات-وبين الدلالة، وهو ما ينعكس على التناول اللغوي، وهو ما اتَّضح في حديث السرقسطي عن اشتقاق كلمة (ذُرِّية)، ومثل هذه الجوازات تنعكس على الدلالة، ومن ثَمَّ تنعكس على التناول اللغوي حيث بيان التماسك النصي سبكًا وحبكًا.

-ثمة أبنية ثلاثية مُجردة في لُغةٍ من اللغات يجوزُ فيها أن تأتي مزيدةً بهمزة القطع؛ لتصير على وزن (أفعل)، كما في (عصف) و(أعْصَفَ) الذي مضارعه(يعصِفُ) في لغة بني أسد؛ وذلك للدلالة على مصادفة الشيء على صفةٍ. وفي إطار تصريف الأفعال أيضًا لا سيما ما يجوز في صيغة افتعل اتضح أن هذا الإبدال في تاء الافتعال مرتبط بالدلالة استنادًا على مبدأ تصاقب اللفاظ لتصاقب المعاني، وفي الجائز في علة تذكير الفعل يمكن الانتهاء إلى أن السرقسطي قد تنبه إلى العدول عن المطابقة في أجزاء الجملة مُبيِّنًا علة ذلك بأن الفعل لغير تأنيثٍ حقيقيٍّ، بالإضافة إلى الفصل بين الفعل والفاعل.

-في إطار جوازاته في تصريف الأسماء يمكن الانتهاء في إشارته إلى جواز كون الكلمة جمعًا أو مصدرًا إلى أن ذلك قد انعكس على التوجيه من جانب المتلقي، وهو الأمر الذي يتصل بالتناول اللغوي حيث اتِّساع الدلالة في الخطاب القرآني نتيجة الاحتمالات الصرفية التي تدعمها القرائن. وفي إطار الاتساع لوحظ أن ذلك الاتساع هو ما كان وراء القول بجواز القراءة بالجمع والإفراد أيضًا بالإضافة إلى التركيز على الحدث، وهو ما يتصل أيضًا بجواز وقوع المصدر على الواحد والاثنين والجميع حيث الدلالة على الحدث فقط مع المبالغة فيه، تلك العلاقة بالتناول اللغوي لا تنفك عن بقية ضروب جوازات تصريف الأسماء، على نحو ما سبق بالبحث.

- اتضح أن جوازات الضبط اللغوي المتصل ببنية الكلمات لها علاقة بتحديد الصيغة الصرفية، وهو ما يكون له أثرٌ على التناول اللغوي حيث الدلالة، على نحو ما جاء في جواز الاسمية من طريقين، وجواز القول بالاسمية أو الفعلية، وما يجوز في فاء الفعل أو في عين الفعل أو في عينه مع حرف المُضارعة.

-فيما يتصل بالجوازات في الإمالة تبين أن إمالة الألف ناحية الياء في ﴿ يٰوَيۡلَتَىٰ ﴾ من الآية المذكورة قد تكون لِلدَّلَالَةِ علَى الْيَاءِ، وفي حالة عدم الإمالة فإنّ ذلك قد يكون طَلَبًا لِلتَّفْخِيْمِ، وأشار إلى أنَّ الْأَلِفُ لِلنُّدْبَةِ، وأن اَلْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالْــهَاءِ، وهذا أَبْيَنُ للألف وأبعد للصوت؛ وذلك لزيادة التَّحسُّر والتَّوجُّع، وأشار ضمنًا إلى أنَّ الإمالة لها اتصالٌ باللغات، وذلك في تصريحه بأنه يَجُوْزُ إِخْلَاصُ الْكَسْرِ وَإِشْمَامُ الضَّمِّ في الفعل (سِيۡءَ)، وهو لغة قيس وعقيل ومن جاورهم، وفي كلِّ هذا ما يدل على علاقة الجوازات الصرفية بالتناول اللغوي.

المصادر والمراجع

١. الإبدال بين الصوائت القصيرة في ضوء علم الأصوات الوظيفي، عمر بوبقار، مجلة الأثر، الجزائر، العدد٢٠، جوان، ٢٠١٤م.

٢. الأبنية الصرفية عند شعراء بني أسد في العصر الجاهلي، الشاعر، حسن عبد المجيد عباس الشاعر، رسالة دكتوراه، جامعة الكوفة، العراق، ١٤١٩هـ-٢٠٠٨م.

٣. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد ابن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م.

٤. الاحتمال الصرفي في أبنية المصادر في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، شعلان عبد علي سطان، وعفاف هادي شريف، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، العدد ٢٣، تشرين أول ٢٠١٥م.

٥. أصول تراثية في علم اللغة، د. كريم حسام الدين، الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

٦. الأصول في النحو، ابن السراج ت ٣١٦هـ، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية،١٩٩٦ م.

٧. إعراب القرآن لأبي طاهر السرقسطي (ت٤٥٥هـ) من أول سورة يونس إلى نهاية النحل"، رسالة دكتوراه غير منشورة، إعداد الطالب: عماد يونس عبد الكريم السواعير، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، بجامعة القصيم، ١٤٣٨ه-٢٠١٧م.

٨. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٩. البحث الدلالي في تفسير ابن عطية (ت ٥٤٦هـ) "المحرر الوجيز في الكتاب العزيز"، رسل عباس محمد شيروزة، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١١م.
١٠. التأنيث في اللغة العربية، بركات، د.إبراهيم بركات، دار الوفاء، المنصورة، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١١. تذكير الفعل وتأنيثه جوازاً في القراءات السبع، عبد القادر عبد الرحمن السعدي، مجلة آداب الرافدين، العراق، العدد ٤٥، ٢٠٠٦م.
١٢. التعليل في الدراسات الصوتية، عزة بنت سعد بن سعيد الغامدي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
١٣. تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٨٤هـ.
١٤. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني(ت٤٤٤هـ)، تحقيق: حاتم الضامن، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط٢، ١٤٣٢هـ.
١٥. جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م.
١٦. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
١٧. جمهرة اللغة، ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، طبعة حيدر آباد الدكن، ١٣٤٤هـ.
١٨. الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (٣٧٠هـ) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.

١٩. الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وآخر، دار المأمون للتراث، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٣هـ.
٢٠. الحواشي المفهمة في شرح المقدمة، ابن الجزري، المطبعة الميمنية – مصر، ١٣٠٩هـ.
٢١. الخصائص، ابن جنِّي (أبو الفتح عثمان بن جنِّي، ت ٣٩١ هـ)، تحقيق: محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨ م.
٢٢. الحذف في القراءات القرآنية في تفسير الطبري، ماجد أحمد الخوالدة، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٨م.
٢٣. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنِّي، د. حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٠م.
٢٤. دراسة الصوت الصوت اللغويّ، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٣٩٦ هـ -١٩٧٦ م.
٢٥. دراسة مخبرية للأداءات الصوتية في القراءات القرآنية، مسعودي، فضيلة، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٣-٢٠١٤م.
٢٦. الدلالة الصوتية، دراسة لغوية لدلالة الصوت ودوره في التواصل، د. كريم حسام الدين، الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢ م.
٢٧. دلالة المصدر الصرفية في النصوص القرآنية، أبو سعيد عبد المجيد، مجلة الإسلام في آسيا، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، المجلد ٩، العدد١، يونيو ٢٠١٢م.
٢٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
٢٩. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٣٠. السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٨٠م.
٣١. شرح المفصل، ابن يعيش (موفق الدين بن علي بن يعيش، ت ٦٤٣هـ)، طبعة المنيرية، د . ت .
٣٢. تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهريّ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧١ هـ -١٩٥٦ م.
٣٣. الصوائت والمعنى في العربية دراسة دلالية ومعجمية، د. محمد محمد داود، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، ٢٠٠١م.
٣٤. الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز، صاحب أبو جناح، مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة، العراق، ١٩٨٨م.
٣٥. علم اللغة العام(الأصوات)، د. كمال محمد بشر، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٨٠.
٣٦. علم اللغة بين القديم والحديث، د. عاطف مدكور، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦.
٣٧. الفونيم وتجلياته في القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، سورة البقرة أنموذجًا، بسام مصباح أغبر، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٤م.
٣٨. الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢.
٣٩. الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٧ه.

٤٠. لسان العرب، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن المكرم بن منظور ت ٧١١ هـ)، بولاق، القاهرة، ١٣٠٠ هـ - ١٣٠٧ م .
٤١. اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا/تونس،١٩٨٣م.
٤٢. لهجة قبيلة أسد، علي ناصر غالب، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.
٤٣. المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني (ت٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق، ١٩٨١م.
٤٤. المُحتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م.
٤٥. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي المؤلف: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.
٤٦. المذكر والمؤنث، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، حققه وقدم له: د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٩٨٩م.
٤٧. المصدر الصريح والمؤول، د.فاضل صالح السامرائي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد الرابع والعشرون، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٤٨. معاني القراءات، محمد بن أحمد بن الأزهري، أبو منصور (٣٧٠هـ) تحقيق: عيد مصطفى درويش، وعوض القوزي، جامعة الملك سعود، الريا، ط١، ١٤١٢هـ.
٤٩. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج(ت٣١١هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ.

٥٠. معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: د.هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٥١. معاني القرآن، أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة، ط١، ١٤٠٩هـ.
٥٢. معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٥٣. مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٦٦ هـ - ١٣٦٩ هـ .
٥٤. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٥٥. مَلامِحُ الدَّرْسِ الصَّوتِيّ وعلاقَتُه بالدَّلالةِ في كتابِ الزَّاهر في معاني كلماتِ النَّاس لابن الأنْبارِيّ، د. فايز صبحي عبد السلام تركي، ضمن كتاب المؤتمر الدولي الرابع للصوتيات العربية (اللغة أصوات)، مجمع اللغة العربية، طرابلس، ليبيا، ط١، ٢٠١٠م.
٥٦. منهج العربية في تأنيث الأسماء، فريدة حسن معاجيني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٦ م.
٥٧. منهج ثعلب في شرح ديوان زهير، د.فايز صبحي تركي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٠م.
٥٨. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، وضع حواشيه: أحمد بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ.
٥٩. نظرية النقد العربي رؤية قرآنية معاصرة، الصغير، محمد حسين علي، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى -١٩٩٩م-١٤٢٠هـ.

٦٠. النكت في القرآن الكريم، أبو الحسن علي بن فضَّال المجاشعي (ت٤٧٩هـ)، تحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ.

٦١. ينابيع اللغة "من بداية كتاب الراء إلى نهاية كتاب السين"، أحمد بن علي البيهقي، ت٥٤٤هـ، دراسة وتحقيقاً، سلطان بن محمد الشريف، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٣٧هـ-١٤٣٨هـ.

* * *